مراكش – جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية صباح يوم الأحد
الأحد، 6 مارس 2016 – من الساعة 08:30 ص إلى الساعة 12:30 م بتوقيت غرب أوروبا
ICANN رقم 55 مراكش، المغرب

الرئيس شنايدر: رجاءً تفضلوا بالجلوس. وكما قلت بالأمس، أتمنى أنكم تجلسون في نفس الأماكن التي جلستم فيها بالأمس، غير أني لا أراكم كذلك. سأبذل ما في وسعي للتعرف عليكم.

أنا متأكد أنكم جميعًا قضيتم مساءً جميلاً يوم السبت في قراءة المقترح النهائي مرارًا وتكرارًا، بما فيه ذلك المرافق التي تشمل بالطبع 33000 بريدًا إلكترونيًا من قائمة عناوين البريد الإلكتروني لمجموعة العمل عبر المجتمعات، وأنكم مطلعون تمامًا على النقاش بشأن هذه المسألة الهامة.

وكما جرى النقاش بالأمس، سنبدأ بالنظر في التوصية رقم 11 التي تقوم على ما يسمى باختبار الإجهاد 18.

لذا، لبدء الجلسة والدخول في صُلب الموضوع، هلا تفضل أحد الأعضاء أو المنسق بإعطائنا مقدمة سريعة على التوصية رقم 11 وسجل المناقشات السابقة؟

وإلا، فسأطلب من توم أن يعطي مقدمة لهذه التوصية سريعًا، حيث إن لها، كما تعلمون، سجل مناقشات طويل، بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية خاصة، حول طريقة تعامل مجلس الإدارة لمشورة اللجنة.

لذا، توم، شكرا جزيلا لتطوعك بتقديم هذه المسألة. وشكرًا.

توم ديل: شكراً، توماس، وصباح الخير جميعاً.

سأوجز ما تم اقتراحه في التقرير من قِبل لجنة مجموعة العمل عبر المجتمعات في التوصية رقم 11 حول طريقة تعامل مجلس الإدارة لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولكني متأكد بأنه، عقب ذلك، سيرغب بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الذين

**ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.**

شاركوا في مناقشات مجموعة العمل عبر المجتمعات، التي تم إجراؤها منذ فترة، في إثراء النقاش والمشاركة فيه. غير أني سأكتفي بفعل ما طلبه مني الرئيس فقط، ألا وهو أن أشرح لكم الآن ما توصي به مجموعة العمل عبر المجتمعات.

قد يتذكر بعضكم أن اللجنة الاستشارية الحكومية قد ناقشت من قبل شيئًا يسمى اختبار الإجهاد 18 على مدار العام الماضي أو قريبًا من ذلك. صُممت اختبارات الإجهاد للعمل من خلال بعض السيناريوهات المحتملة المتطرفة التي قد تضطر بعض المنظمات أو الأنظمة إلى التعامل معها. في هذه الحالة، استنتجت مجموعة العمل أن احتمال وجود شكلٍ ما لحكومةٍ أو سيطرة حكومية غير مشروعة ما هو إلا احتمال نظري بالنسبة لمجلس إدارة ICANN في بعض الظروف، ومن هنا جاءت فكرة اختبار الإجهاد لمعرفة ما إذا كان ذلك محتمل حقيقة أم لا، وإن كان، فما الذي يمكن إجراؤه للتعامل معه.

أصبح اختبار الإجهاد 18، كما يُطلق عليه، توصية في الإصدارات السابقة لتقرير المساءلة. لذا، فالمطروح اليوم على طاولة النقاش الافتراضية من مجموعة العمل هو التوصية رقم 11 التي تطالب حاليًا بإجراء تغييرات على لوائح ICANN الحالية. وهذا يعني أن اللائحة الداخلية التي تكفل حاليًا لمجلس الإدارة الحق في التعامل مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، ستتضمن اللائحة الداخلية شرطًا إضافيًا ينص على أن: أي مشورة تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية ويعتمدها أعضاء اللجنة بالإجماع الكامل، تفهم على أنها تعني ممارسة اتخاذ القرارات بالاتفاق العام في غياب أي اعتراض رسمي، ولا يجوز رفضها إلا بأغلبية بنسبة 60% من مجلس الإدارة.

لذا، ما يوصي به التقرير الذي تنظر فيه اللجنة الاستشارية الحكومية حاليًا وما تقوله اللجنة هو أن بعض أنواع مشورة اللجنة تقوم على غياب الاعتراض، بعبارة أخرى، تُضمّن المشورة المجمع عليها في اللوائح الداخلية ولا يجوز رفضها إلا بأغلبية بنسبة 60% من مجلس الإدارة. وستظل النصوص المتبقية من اللائحة الحالية المتعلقة بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية سارية. لذا، فإن هذه المشورة المجمَع عليها ستُقدم إلى مجلس الإدارة من اللجنة الاستشارية الحكومية، وسيكون لزامًا على المجلس حينئذٍ أن يحاول - بيقين وبطريقة فعالة ومناسبة زمنيًا- إيجاد حلٍ مقبول لدى الجميع.

فالمشكلة هي أن عتبة رفض المشورة محددة بنسبة 60%. وربما تتذكرون من اجتماع دبلن أن اللجنة الاستشارية الحكومية اقترحت سابقًا أن تكون عتبة الرفض هي الثلثين. لذا فإن المقترح أن تكون 60% بدلاً من الثلثين. وأن إلزام المجلس بإيجاد حل يرضي الجميع ينطبق على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التي تم التوصل إليها بالإجماع فقط. ومن المُقترح في التقرير تعريف الإجماع بأنه قرار يستند إلى الاتفاق العام في غياب أي اعتراض رسمي.

لذا، هذه خلاصة سريعة للمقترح الأساسي المقدم. وقد ارتبط المقترح، ليس بصفة رسمية، أثناء المفاوضات بمجموعة العمل عبر المجتمعات وبما يسمى استثناء اللجنة الاستشارية الحكومية التي تمت مناقشتها أمس باختصار، مما يعني أن اللجنة الاستشارية الحكومية قد تُستبعد من المجتمع الممكّن. ولكن في الوقت الحاضر، فإنه على حد فهمي من الرئيس أن اللجنة الاستشارية الحكومية تناقش التوصية رقم 11 فقط، وهي في جوهرها ما قمت بتوضيحه الآن.

أعتذر عن الإطالة. فقد كان من المفترض أن يكون ملخصًا سريعًا، ولكني أعيد الكلمة الآن للرئيس ولكم.

شكرًا لك، توماس.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، توم. أعتقد أن هذا الملخص كان مثاليًا. لذا، أشكرك على هذا المجهود.

الآن أتمنى أن تكونوا جميعًا ملمين بموضوع النقاش ويمكنني أن أطلب منكم الآن عرض آراءكم بخصوص التوصية رقم 11. من يريد أن يبدأ؟

ممثل فرنسا.

ممثل فرنسا: شكرًا لك، توماس. شكرًا على العمل الذي قمتم به بشأن التوصية رقم 11. قد قيل وكُتب الكثير حول هذه التوصية، لذا شكرًا جزيلاً لكم على ربط هذه التوصية باستثناء اللجنة الاستشارية الحكومية.

أشار بيان الأقلية الخاص بفرنسا إلى أن هذين الشرطين سيكونان متوازيين، لذا، معذرة، فلن أعاود الحديث عن الاستثناء لأنني فعلت ذلك بالأمس.

أما بخصوص اختبار الإجهاد وموقف فرنسا منذ البداية، دعوني أقول لكم أن هذا الشرط تم طرحه في وسط المفاوضات. فقد تم طرح هذا الشرط في أثناء انعقاد مناقشاتنا. وهو شرط لم يُقرر أو يُطرح منذ البداية.

وهذا يظهر أو يفسر موقف فرنسا بخصوص اختبار الإجهاد 18، الذي ربما سيصيب اللجنة الاستشارية الحكومية بالشلل لأنه إذا لم يتم التوصل إلى القرارات عبر الإجماع، أو كان الإجماع إلزاميًا أو لم يكن هناك إجماع من الأساس، فلن تكون هناك توصية من اللجنة الاستشارية الحكومية.

ولذلك، لن يكون حتى بإمكاننا إصدار توصية مقدمة من اللجنة الاستشارية الحكومية.

ثانيًا، أعتقد أن تردد فرنسا بخصوص اختبار الإجهاد 18 كان بسبب حقيقة أن لدينا انطباع بأن شيئًا ما كان يُفرض على اللجنة الاستشارية الحكومية، رغم أننا لجنة مستقلة. ولذلك، توصلنا إلى حل وسط أو اتفاق في دبلن، على ما أظن. وكانت اللجنة الاستشارية الحكومية على وشك أن تضع تعريفها الخاص للإجماع -وهو أمر طبيعي بالنسبة للجنة مستقلة- وأن الأغلبية تكون بالثلثين. ولكن هذا المقترح لم يُنظر فيه، مما أدى إلى أن تتمسك فرنسا بموقفها المنطقي بهذا الأمر وتصرح بأن اختبار الإجهاد 18 يهمش اللجنة الاستشارية الحكومية والحكومات ويعتبرهما مجموعة واحدة.

ولقد حاولنا هذا الصباح إنجاز اختبار الإجهاد هذا أو وضع اللمسات الأخيرة عليه، ولكني أعتقد أن هذا يعرض جميع الدول للخطر.

الرئيس شنايدر: الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ثم ممثل المفوضية الأوروبية.

ممثل الأرجنتين: ممثل البرازيل أولاً؟ حسنًا. هل يريد ممثل البرازيل أن أبدأ قبله؟ حسنًا. هل يوجد ترتيب؟ أم إن الدور على ممثل إيران؟ لا، لا، لا، إنه ممثل البرازيل.

شكرًا لزميلنا المميز من فرنسا. أظن أنك قدمت خلاصة جيدة لما حدث.

من وجهة نظرنا نحن الأرجنتينيين، فإننا رأينا في هذه العملية هدفًا متحركًا دائمًا لما ينبغي أن نحققه ونوافق عليه.

بدأ اختبار الإجهاد 18 في البداية يضع بعض المعوقات في الطريقة التي ينبغي للجنة الاستشارية الحكومية أن تصدر بها القرارات التي تؤسس الاختلاف بين الإجماع وعدمه. ولا يمكن قط تغيير هذا الجزء من النص في مستندات العمل عبر المجتمعات على الرغم من حقيقة أنني لم أكن وحدي ضد هذا الأمر، ولا أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية فقط، بل أؤكد لكم أن عدد كثير منا عارض هذا الأمر. كما أن هناك أعضاء آخرين في هذا المجتمع لم يعجبهم الأمر، حيث إنه يقيّد قدرة الحكومات على تقرير الطريقة التي يريدونها، على غرار ما يفعل بعض أصحاب المصلحة الآخرين في ICANN. فأصحاب المصلحة الآخرين لديهم قواعدهم الخاصة. فهم يدلون بأصواتهم ويفعلون ما يعتقدون أنه لصالح استقلال قراراتهم. فهذا لم يتغير قط.

وإضافة إلى ذلك، في دبلن، توصلنا إلى إجماع مثير للانتباه يقترح بأن نقبل العمل في إطار إجماع الآراء على نحو ما تحدد به اللجنة الاستشارية الحكومية الإجماع. ولم يكن هذا كافيًا.

أما النص الجديد الآن، فكما ذكرت الأمانة، يقول ما معناه الإجماع، فما ذاك الذي يعني الإجماع بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية؟ فهذه خطوة أخرى إلى الوراء في حرية اتخاذ القرار.

فضلاً عن ذلك، فقد اتفقنا في دبلن بالإجماع على أنه قد يكون من المناسب أنه إذا كان على مجلس الإدارة رفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فإنه يرفضها بالثلثين، وليس مجرد أغلبية بسيطة كما هو الحال اليوم.

ولكن هذا لم يُقبَل. فتم اقتراح حل وسط يقضي بأنه يجب على المجلس بلوغ نسبة 60% لرفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

ولم يكن هذا كافيًا.

فبمجرد ما طُرح هذا المقترح، ظهر الاستثناء على الفور. ولهذا السبب، لم تتم مناقشة الاستثناء في هذه الغرفة قط. ولهذا السبب، نرى أن ذلك غريب حقًا فضلاً عن أنه هدف متحرك دائم.

لهذا السبب، يحدد بيان الأقلية أي دور ينبغي أن يكون للحكومات في مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين. ويجب أن يتم ذلك على قدم المساواة، نفس أدوار أصحاب المصلحة الآخرين.

ولكن ذلك لم يحدث في ICANN. فالحكومات لا تشارك في مجلس الإدارة. الحكومات لا تختار نصف مجلس الإدارة. فلسنا أعضاء في لجنة الترشيح. ولسنا أعضاء في المجموعة التي تحدد من سيتولى المناصب القيادية في ICANN. ومن السهل على مجلس إدارة ICANN أن يرفض مشورتنا بأغلبية بسيطة. ولم يحدث ذلك أيضًا في المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية. فعليهم إعادة المراجعة بعتبة ذات مستوى أعلى.

لذا فكرة أننا الحكومات نريد مزيدًا من السلطة ليس صحيحًا، بالنسبة للأرجنتين على الأقل. على العكس تمامًا.

ودعوني أستعرض لكم المستندات. وهناك أمر آخر حدث في أثناء ذلك، ألا وهو أن ما يسمى باختبار الإجهاد 18 والآن التوصية رقم 11 يشكلان ضرورة لعملية الانتقال. لم يقل لنا أحد ذلك قط. لم يقل لنا أحد ذلك منذ البداية. وكانت الشروط الموضوعة في البداية مختلفة تمامًا. وكان يجب تأييدها لتعزيز نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. ويجب الحفاظ على الأمن والاستقرار والمرونة ونظام اسم النطاق؛ ويجب تلبية الاحتياجات

وتوقعات العملاء العالميين وجزء من IANA؛ كما يجب الحفاظ على انفتاح الإنترنت وعدم السماح بأن تستولي عليه حكومة واحدة فقط أو مجموعة حكومات. واتفقنا جميعًا على ذلك. ولكن فجأة، لدينا "ضرورة" جديدة لعملية الانتقال. وفوجئنا بذلك ونحن في منتصف الطريق.

ماذا أيضًا في تقرير الأقلية؟ فقد عبر التقرير عن خيبة رجائنا في عملية التغيير الدائم هذه. وكان بإمكاننا الانخراط في هذه العملية. ولكن، إذا كانت القواعد تتغير باستمرار، فهذا معقد للغاية. كما أود أن أقول إن بعض الزملاء في هذه الغرفة أيدوا اختبار الإجهاد هذا، لتقرير الأقلية.

لم يكن لدينا متسع من الوقت لا لإعداده ولا لتلقي الدعم. وما كان لدينا سوى 48 ساعة منذ صياغته وبدء تلقي الدعم.

أعلم أننا يجب أن نذهب إلى المجالس البرلمانية ونطلب المشورة. ولكن هذا سيستغرق الكثير من الوقت.

إذا أردتم ألا تكتفوا فقط بإخباري في رسائل البريد الإلكتروني الخاصة أو في المحادثات الخاصة أنكم تؤيدون ذلك، فقد حان الوقت لأن تعلنوا تأييدكم في هذه الغرفة. شكرًا جزيلاً لكم.

الرئيس شنايدر: شكرًا، ممثل الأرجنتين.

استنادًا إلى القائمة التي بين يدي، الكلمة الآن لممثل المفوضية الأوروبية، ثم ممثلي إيران والبرازيل.

ممثل المفوضية الأوروبية: شكرًا لك، سيدي الرئيس. شكرًا على التعليقات. أردت فقط توضيح أمر واحد ذكره ممثل فرنسا. حيث قال ممثل فرنسا أن أثر التغيير المقترح سيعني أن جميع القرارات ومشورات

اللجنة الاستشارية الحكومية تستلزم الإجماع. ولكن لم يكن ذلك ما قرأته في التغيير المقترح.

من منظوري أنا، وربما أكون أخطأت القراءة، ولكن على حد فهمي أن اللوائح الداخلية الحالية بقيت على حالها ولم يضاف إليها سوى جملة واحدة، والتي تنص على -- وينص الجزء الأول من اللائحة الداخلية على أنه "يجب أن تؤخذ مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في الحسبان كما يجب" إلى آخر النص. لذا، فإن هذا لا يمنع اللجنة الاستشارية الحكومية من تقديم مشورة غير مُجمع عليها بأي حال. كل ما في الأمر أن المشورة المُجمع عليها يمكن رفضها. هذا هو التغيير المقترح. وأردت توضيح هذه النقطة فحسب. فهل أخطأت الفهم أم أن هذا من وجهة نظر الأقلية صحيح؟ فهذا تفسير قانوني أكثر. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك ميجان.

أعتقد أن تفسيرك ليس صحيح تمامًا. فإنني أعتقد أن أي مشورة يمكن أن يرفضها المجلس، وليست المُجمع عليها فحسب، بل أي مشورة يمكن رفضها. وهذا فقط في حال كانت مشورة مجمع عليها في غياب أي اعتراض رسمي، فإذا تم رفضها بالأغلبية المحددة، فسيُخطر مجلس الإدارة اللجنة الاستشارية الحكومية بتطبيق هذا الإجراء. ولكن أي مشورة يمكن للمجلس أن يرفضها بالطبع.

ممثل المفوضية الأوروبية: هذا صحيح. ولكن معذرة، عليّ العودة إلى ذلك. لأنها تعني كذلك أن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية غير المجمع عليها يمكن للمجلس أن يتبناها ويعتمدها. وليس هناك تناقض.

الرئيس شنايدر: نعم، هذا صحيح. أعتقد. إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أعطي الكلمة لممثل البرازيل. ففي اللغة الإنجليزية، يبدأ اسم إيران بحرف "I"، بينما يبدأ اسم البرازيل بحرف "B"، فحسب ترتيب الحروف الهجائية. أعطي الكلمة لممثل البرازيل. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: حسنًا. سنأخذ الأمر بعين الاعتبار. ممثل البرازيل.

ممثل البرازيل: شكرًا لك. ربما يمكن أن يبدأ -- لا أعرف، لقد تحدث ممثل الأرجنتين بالفعل، ولكن هناك دول أخرى تبدأ بحرف "A". ولكن على أي حال، سأبدأ أنا. حسنًا، شكرًا سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن دعمي لما قاله ممثلا فرنسا والأرجنتين. وأود أن أضيف بضعة تعليقات. أولاً وقبل كل شيء، إنني اعترض على الافتراض الأولي الذي أدى إلى المقترح الخاص باختبار الإجهاد 18. فإنني أعتقد أنه سوء إدراك ولا يعكس حقيقة احتياجنا إلى اختبار الإجهاد 18 لمواجهة أو منع استحواذ الحكومات أو ربما إمساكها بزمام الأمور في إدارة ICANN. وهذا بالتأكيد ليس صحيحاً. ولا نوافق جميعًا على ذلك.

وسبب ذلك أن الحكومات في النظام الحالي ليس لديها صفة استشارية محضة. فهي تمارس عملها بصفة استشارية. وهذا يعني أن الحكومات لا تجلس على طاولة النقاش عند اتخاذ القرارات. ومع أنه يمكنها أن تؤدي دور المراقب، لكن ليس كمشارك في عملية اتخاذ القرارات. هذا هو الوضع الحالي. وقد وافقنا جميعًا على الحفاظ عليه كما هو. وفي نظام ما بعد الانتقال، ستحتفظ الحكومات بالدور الاستشاري، وتمارس عملها بصفة استشارية.

لذا، أي شيء نناقشه هنا وأي شيء سيُضاف إلى اللوائح الداخلية لن يغير من حقيقة أن الحكومات ليست جزءًا من عملية اتخاذ القرارات، وأنها لن تكون جزءًا من عملية اتخاذ القرارات في فترة ما بعد الانتقال.

لذا، فأي إجراء يسعى إلى منع أي استحواذ من الحكومات لا يستند إلى حقائق. فنحن لا نقترح وضعًا معينًا تكون فيه الحكومات مستحوذة على السلطة كاملة أو لديها صلاحية اعتراض أي إجراء أو رفضه، لأنه في نهاية المطاف، الحكومات لن تكون جزءًا من عملية اتخاذ القرارات. لذا، فإنني أعتقد أن هذا البيان الأولي ضروري. وهو ما كان يرشدنا جميع خلال المناقشات. وكل ما نقوله الآن، لا شيء منه جديد. وقد قيل هذا منذ البداية. وجدير بالذكر أنه حتى في البداية، كانت الطريقة التي طُرح بها اختبار الإجهاد 18 تمثل إهانة للحكومات. لا أتحدث عن حكومتي فقط، وإنما جميع الحكومات، لأنه، حسبما أذكر، كان افتراض اختبار الإجهاد 18 في البداية أن الحكومات يمكنها، مثلاً، الموافقة بصفتها تمثل أغلبية، أو كما قيل حينئذٍ، على اقتراح وضع تدابير للإعلان عن حقوق الإنسان مثلاً، فهذا ما ينبغي اقتراحه. ويقول لنا البعض هنا، لن أقول عموم أصحاب المصلحة غير الحكوميين، ولكن بعضهم ببساطة يقولون لنا أن الحكومة لا يمكن أن نثق بها.

ونحن نعتقد أن هذه ليست الطريقة الصحيحة لممارسة العمل في بيئة يتعدد فيها أصحاب المصلحة. وإننا نعترض على هذا التصور. ولم نقبله منذ البداية. ونعتقد أن اختبار الإجهاد 18 غير مقبول بأي شكل يمكن طرحه.

ثانيًا، أعتقد مبدئيًا أن اختبار الإجهاد 18 كانت سوء إدراك كذلك بأن اللجنة الاستشارية الحكومية تتولى اليوم مركزًا خاصًا أو لديها مكانة خاصة مقارنة بأصحاب المصلحة الآخرين. كما أن الجنة الاستشارية الحكومية يمكنها تقديم مشورتها بخصوص أي موضوع -- أي موضوع عام. وأعتقد أن هذا يتعلق بدور الحكومات ومسؤولياتها تجاه السياسات العامة التي قد تُطبق على أي منطقة. ولا أعتقد أن مجال الحكومات لا يتضمن تقديم مشورة بشأن أي موضوع يمس قضايا السياسات العامة. وأعتقد عدم القيام بذلك يكون تقصيرًا في حق منتخبينا وفي حق حكوماتنا.

فهذا أمر لا يمكن قبوله، فما دام يمكن للحكومات تقديم مشورة بشأن أي موضوع، فيجب وضع قيود ما على صفة اللجنة الاستشارية الحكومية.

وعلى الجانب الآخر، أعتقد أن تصور بيئة يتعدد فيها أصحاب المصلحة يقضي بأن جميع أصحاب المصلحة يجب عليهم ممارسة أدوارهم ومسؤولياتهم، وإلا فسيتم منعهم من ممارستها.

وفي واقع الأمر، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية تقدم مشورتها إلى مجلس الإدارة، وأنه في حالة رفض المجلس، يجب اتباع عملية تشاور تجاه السعي لإيجاد حل يرضي الجميع. وقد قيل من قبل أن هذا أمر ينطبق فقط على اللجنة الاستشارية الحكومية. وأعتقد أن هذا أيضًا جزء من الإطار العام الذي ينظم عملنا والذي يقضي -مجددًا- بأن اللجنة الاستشارية الحكومية لا تجلس على طاولة اتخاذ القرارات. وأعتقد أن هذه ما هي إلا طريقة للتأكد من أنه قبل اتخاذ القرار، كان لدى اللجنة الاستشارية الحكومية فرصة عادلة لإعادة مناقشة النقاط الخاصة بها. وفي النهاية، لن تكون اللجنة الاستشارية الحكومية موجودة عند اتخاذ القرار.

لذا، فإننا نعارض أي أمر يتعلق بذلك. ولا نعتقد أنه يستند إلى حقائق. وأنه تحامل ضد الحكومات. بل إن ذلك يعد إهانة للحكومات التي تعمل في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين.

وأود أن أضيف تعليقًا آخر؛ عندما عقدنا اجتماع NETmundial منذ سنتين، وتعتز الحكومة التي أمثلها باستضافة NETmundial، عملنا بالتنسيق الوثيق مع لجنة توجيه الإنترنت البرازيلية التي كانت مسؤولة فعليًا عن الخدمات اللوجستية للمنظمة. غير أن الحكومة التي أمثلها تعتز بمشاركتها التامة في اجتماع NETmundial، وقد نتفق جميعًا على أن هذا الاجتماع قدم لنا بعض الأفكار والمناهج الجيدة بخصوص حوكمة الإنترنت ومبادئ خارطة الطريق، ويسرني جدًا أن أرى أن مناقشات عديدة ما زالت تستشهد بهذا الحدث.

وهناك أمر آخر تعلمناه أثناء العمل والإعداد لاجتماع NETmundial وجعله حقيقة، ألا وهو إيلاء أهمية قصوى لاحترام الطريقة التي تنظم بها كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة عملها. على سبيل المثال، قد شكلنا لجنة تنفيذية لإعداد المستند. وشكلنا لجنة عالية المستوى للإشراف على الاجتماع. وكان من الضروري لنا أن ندع كل صاحب

مصلحة ينظم عمله بالطريقة التي تناسبه للمشاركة في هذا المسعى. وأعتقد أنه على الرغم من حقيقة ما حدث في نهاية اجتماع NETmundial، حيث نأى بعض المشاركين بأنفسهم عن بقية المشاركين بسبب النتائج، إلا أنه بوجه عام، أعتقد أن الاجتماع قدم مثالاً جيدًا في كيفية المضي قدمًا في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين.

وأعتقد أن ترك كل صاحب مصلحة ينظم نفسه بنفسه وعدم محاولة فرض رأي ما عليه أو غيره يعد من أسرار هذا النجاح.

ومن المؤسف أن نرى أن هذا لم يحدث بالنسبة للمناقشة التي بين أيدينا.

وكما صرح ممثلا فرنسا والأرجنتين، وبالنيابة عن وفدي، فإننا نعارض اختبار الإجهاد 18.

ولكن في دبلن، شاركناكم جميعًا بجهدٍ عظيم، حيث اجتمعت الحكومات جميعًا. وأعتقد أننا قضينا ساعات طوال نحاول الوصول إلى حل وسط يرضي الجميع. وكانت هذه حلول صعبة جدًا قبلنا من خلالها تصور العمل على الإجماع.

ولكنها كانت حزمة اقترحتها اللجنة الاستشارية الحكومية. أولاً، تختص اللجنة الاستشارية الحكومية بتعريف المقصود من الإجماع. لذا، يكون الأمر بيد المجموعة أن تحدد ما هو الإجماع. ثانيًا، وضع عتبة تصويت تبلغ ثلثي أعضاء مجلس الإدارة حتى يستطيع المجلس الرفض.

أعتقد إن تم ذلك، فكأننا نقول أننا أردنا وقبلنا أن نُعامل تمامًا مثلما يُعامل أصحاب المصلحة الآخرين. والإجماع القائم في المنظمة الداعمة للأسماء العامة والمنظمات الأخرى مثل المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية يعتبر إجماع نوعًا ما. وربما يكون من العبث أن نطلب من المنظمة الداعمة للأسماء العامة اتخاذ القرارات بإجماع الآراء في غياب أي اعتراض رسمي.

وكنا نعتقد أن هذا حلٌ هام جدًا وسيساعدنا جميعًا على الخروج من الأزمة. وبحلول انتهاء عملنا في دبلن، أعتقد أنه كان هناك انطباع جيد بهذا الخصوص.

ولكن للأسف، رأينا أن المقترح الذي أصدرته اللجنة الاستشارية الحكومية كحل وسط لم يقبله أصحاب المصلحة الآخرين. وكان من دواعي دهشتنا وخيبة أملنا أننا رأينا الرؤساء المشاركين يقررون عدم اعتبار الحل الوسط المقترح من اللجنة الاستشارية الحكومية، وإنما فضلوا على ذلك قبول أصحاب مصلحة آخرين.

أعتقد أن هذا ضربة كبرى لمنهج أصحاب المصلحة المتعددين.

وأعتقد أنه إذا قبلنا تمكين أصحاب مصلحة معينين أو مجموعات معينة من فرض قواعد على غيرهم الالتزام بها، فإنني أعتقد أن هذا غير مقبول بالنسبة لوفدي على الأقل، وأقول إنه كذلك لكثيرين آخرين.

ومرة أخرى، فإن الحل المطروح أمامنا، أو الصيغة المطروحة لنا، أن الإجماع الذي ينبغي للجنة الاستشارية الحكومية -- وأتفق مع ممثل المجتمع الأوروبي. أعتقد أن النقطة التي أرادت طرحها هي أن اللجنة الاستشارية الحكومية غير ملزمة بتقديم جميع المشورات بالإجماع. ويمكنها أن تتخذ قراراتها بطرق أخرى لا تعد إجماعًا. هذا مفهوم. ويمكن أن تُقدم للمجلس. ولكن في حالة المشورة المجمع عليها فقط، يجب على مجلس الإدارة إن أراد رفضها أن يلتزم بقاعدة 60%. وهذا من شأنه أن ينتج عنه آلية تشاور. لذا، دعنا نقول إن المشورة المُجمع عليها هي الحالة الوحيدة التي سيكون فيها اعتبار جدي سيثير آلية تشاور إذا قرر مجلس الإدارة رفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولذا أكرر مرة أخرى، إننا موافقون على ما قاله ممثلا فرنسا والأرجنتين بأن ذلك قد يؤدي إلى إصابة اللجنة الاستشارية الحكومية بالشلل، وأن اللجنة لن يكون لديها نفوذ في نقاش بخصوص أي موضوع إلا عندما يكون هناك إجماع كامل بيننا. وهذا أحد الأمور التي ما زلنا نحاول الوصول إليها، فهذا ما نقوم به. ولقد سمعنا البعض يقول إن قاعدة الإجماع تسعى فقط إلى إحياء ذكرى ممارسة سبق أن اتبعتها والتزمت بها اللجنة الاستشارية الحكومية. نوعًا ما، هذا صحيح.

ولكن هذا من الأمور التي كنا نقوم بها. ولكن لا ينبغي لنا ذلك، فأحيانًا توجد مسائل خلافية لا نستطيع التغلب فيها على المعارضة من دولة واحدة على الأقل، فلكل حكومة طريقتها في اتخاذ القرارات. ولكل حكومة الحق في تحديد الطريقة التي تتخذ بها قراراتها

وتبليغ هذا القرار بطريقة لها نفس ما للقرار المُجمع عليه من الشرعية والتمثيل. ومن حق أصحاب المصلحة الآخرين أن يفرضوا على اللجنة الاستشارية الحكومية الإعلان عن طريقة عملها.

ونحن لا نقوم بذلك فيما يتعلق بأصحاب المصلحة الآخرين. ولكننا نرى أن أصحاب المصلحة الآخرين يحاولون أن يفرضوا على اللجنة الاستشارية الحكومية قاعدة هم أنفسهم لا يتبعونها، فإن فكروا في ذلك فسيرونه من العبث. ولكنهم يعتقدون أن من حقهم أن يفرضوا ذلك على اللجنة الاستشارية الحكومية.

لذا أعتقد أن هذه كانت بعض النقاط التي أردت توضيحها. وأرى أن اختبار الإجهاد 18 غير مقبول. فقد قلنا ذلك منذ البداية. وأعتقد أنه يلوث المقترح برمته. كما أعتقد أن هناك العديد من الجوانب الإيجابية التي تم طرحها في هذا المقترح يمكننا قبولها وتأييدها.

ولكن اختبار الإجهاد 18 وكذلك بعض الشروط التي تمت إضافتها مؤخرًا، كما قال ممثل الأرجنتين، مثل الاستثناء الذي يؤثر على إمكانية مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في آلية التمكين، فإنني أعتقد أن كل ذلك يعقد الصورة أكثر ويجعلها أكثر قبحًا، حيث كان من الواضح أن النية الحقيقية وراء ذلك هي الالتفاف حول إمكانية أن يكون للحكومات مشاركات هادفة إلا إذا كان هناك إجماع كامل بين أفرادها.

لذا، فإن الحل كما نراه هو أنه إذا قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية مشورة وتم عرضها على مجلس الإدارة، فإن لم تكن هذه المشورة متفق عليها بالإجماع، فيمكن رفضها فورًا وبدون تحفظ. وإذا كان متفق عليها بالإجماع، فإنه ينبغي للجنة الاستشارية الحكومية -- سيكون لزامًا الوصول إلى عتبة 60% لرفض هذه المشورة، ويمكننا في هذه الحالة إثارة آلية تشاور. ولكن في نهاية المطاف، إن قبل مجلس الإدارة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فقد يعترض عليه المجتمع. وبعدها لن تتمكن اللجنة الاستشارية الحكومية من المشاركة في المراحل اللاحقة.

أعتقد أن هذا وكأننا في إطار إجراء قانوني لتدشين إجراء قانوني، ربما للحصول على دعم أولي لهذا. ومن ثم في المراحل اللاحقة نكون خارج... فهذا غير منطقي ولا معنى له في نظري. وأعتقد أن هذا أمر يخص اللجنة الاستشارية الحكومية.

إذن، استنادًا إلى هذه الأسباب، أود أن أوكد مرة أخرى على موقف وفدي. لا يمكننا قبول اختبار الإجهاد 18. لا يمكننا قبول الاستثناء. وأعتقد أننا قد نتفق أو نختلف على هذه النقطة. ولكنني لا أعتقد أننا سنجتمع على رأي واحد بخصوص هذا المقترح. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل البرازيل. أعتقد أن ممثل الصين أراد التحدث أيضًا، أليس كذلك؟ نعم، شكرًا.

متحدث غير معروف: أعتقد أنه ممثل اليابان.

الرئيس شنايدر: نعم، إنه ممثل اليابان. عذرًا. لذا تفضل يا ممثل اليابان.

ممثل اليابان: شكرًا لك، سيدي الرئيس.

أولاً، أود أن أعرب عن (صوت غير واضح) شكري للسيد توماس، اسمي يويتشي كاندا، ممثل اليابان، كما أنني أيضًا رئيس بالمشاركة لمجموعة العمل عبر المجتمعات، وقد بذلت جهودًا عديدة للتنسيق بين اللجنة الاستشارية الحكومية وجميع أصحاب المصلحة لمدة طويلة وتقديم التوصيات النهائية الناتجة عن المناقشات الكبرى.

وبخصوص حالة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، جدير بالذكر أن مشورة اللجنة فرضت التزامًا خاصًا على مجلس الإدارة لإيجاد حل يقبله الجميع من وجهة نظر السياسة العامة. وهذا أمر خاص جدًا، كما تعلمون، مقارنة بالمجتمعات الأخرى. بالإضافة إلى أن اللجنة الاستشارية الحكومية ومؤيديها قادرون على تجنب الصراع بالتفاوض سلفًا. لذا، فإنه في الحالات الاستثنائية فقط يرفض مجلس الإدارة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولذلك، فإن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية تلقى احترامًا وتقديرًا من

المجلس والمجتمعات الأخرى. وهذا هو (صوت غير واضح) من وضع اللجنة الاستشارية الحكومية الراهن الذي ينبغي أن نعترف به.

من ناحية أخرى، فإنه وفقًا للتوصيات النهائية الخاصة بالحالات التي يرفض فيها المجلس مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، ستكون معايير الرفض (صوت غير واضح) من الأغلبية البسيطة الحالية إلى 60% كحل وسط بعد نقاش حاد في مجموعة العمل عبر المجتمعات.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في المجتمع الممكّن كما تفعل المجتمعات. فإن ذلك يحمل لنا (صوت غير واضح) ما يسمى بالاستثناء الذي ينبغي تطبيقه على حالة محدودة بعد قرار هيئة المراجعة المستقلة. لذلك، فإننا نرى أن التقرير النهائي يبدو مقترحًا موزونًا جدًا ويستلزم الوضع الراهن و(صوت غير واضح). وإنه لزام علينا نحن اللجنة الاستشارية الحكومية أن نعترف اعترافًا كاملاً بالميزان المخصص لنتائج المناقشات العديدة في مجموعة العمل عبر المجتمعات وصياغة موقفنا استنادًا إلى روح الاحترام المتبادل بيننا من أجل إجراء هذا الانتقال في الوقت المحدد له. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً لممثل اليابان. كان هناك شخص آخر في الخلف، ولكن -- نعم. تفضل. السيدة رواند، صحيح؟ أم إنها السيدة التي تجلس في الخلف في الجانب الأيمن. الجابون. تفضل رجاءً.

ممثل الجابون: طاب صباحكم. شكرًا لك على إعطائي الفرصة للإعراب عن وجهة نظري. تثني دولة الجابون على العمل الذي يقوم به زملاؤنا للحفاظ على دور اللجنة الاستشارية الحكومية. ولقد شاركت الجابون في مناقشات عديدة بشأن هذا الموضوع، ولكن لم تسنح لها الفرصة للمشاركة في اجتماع دبلن. وها نحن نتحدث اليوم بعد معرفتنا بما تم في اجتماع دبلن.

وبعد هذه البيانات النافذة التي قدمها زملاؤنا ممثلو فرنسا والأرجنتين والبرازيل وحكومات أخرى كذلك، فإننا نؤيد بيان الأقلية هذا.

تمثل اللجنة الاستشارية الحكومية الحكومات المسؤولة عن السياسة العامة. ومع أنه قد لا تتمكن اللجنة الاستشارية الحكومية من المشاركة مباشرة في اتخاذ القرارات، إلا أن توصياتها تؤخذ في الحسبان. فعندما يحدث ذلك، تمكّن اللجنة الاستشارية الحكومية الحكومات من إنجاز دورها في السياسة العامة. ولذلك، نعتقد أنه من المناسب الالتزام بالحل الذي توصلنا إليه في دبلن لأنه يجب أخذ توصيات اللجنة الاستشارية الحكومية في الحسبان. شكراً لكم على اهتمامكم.

الرئيس شنايدر: لممثل روسيا الكلمة.

ممثل روسيا: طاب صباحكم جميعًا. سأتحدث باللغة الروسية. إذا بلغنا اختبار الإجهاد 18، فعلينا أن نتذكر بعض الحقائق. أولاً، لم يكن هذا هو الشرط الأساسي في وكالة NTIA. ولقد قبلنا جميع شروط وكالة NTIA، رغم عدم اتفاقنا مع الرأي (صوت غير واضح) من منظماتها الحكومية والحكومية الدولية حيث فيه نبرة التهديد نوعًا ما. ولكننا نبارك العملية برمتها ونريد لها أن تستمر. وبناءً على ذلك، قبِلْنا هذه الشروط. ولهذا لا نفهم السبب الذي من أجله ظهر اختبار الإجهاد 18 في مرحلة متأخرة جدًا. كما أننا لا نفهم كذلك لمَ -- إننا لا نفهم إطلاقًا أي تهديد يتضمنه. وهذا يعتبر أحد جوانب حوكمة الإنترنت بالغة الأهمية. ولقد حُددت أدوار أصحاب المصلحة على مستوى عالٍ جدًا. أقصد بذلك القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS). التي تم عقدها منذ أمدٍ طويل. وقد تم التأكيد على كل هذه الأدوار وكل هذه المبادئ في شهر ديسمبر من العام الماضي عندما عُقد اجتماع رفيع المستوى في الجمعية العامة حيث نظرنا في قرار WSIS+10 سنوات. ونحن نرى أن أسس المساواة بين أصحاب المصلحة لا تُحترم في هيكل ICANN، كما نرى أن الحكومات لا تتمتع بنفس الفرص التي يتمتع بها أصحاب المصلحة الآخرون.

وكذلك الشروط الإضافية التي تحدد من قدرات الحكومات على اتخاذ القرارات غير مقبولة إطلاقًا بالنسبة لنا. وإننا لا نريد أن تلتفت ICANN، نتيجة لتعديلاتها، إلى منظمة هي أبعد ما يكون عن المبادئ الأساسية التي تم قبولها وتحديدها على مستوى عالٍ جدًا كمبادئ حوكمة الإنترنت. بل نريد لفت الانتباه إلى الحل المجمع عليه الذي تم اتخاذه في دبلن. ونريد الاعتراف بها من جديد، وعدم تجاهلها. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً ممثل روسيا. ممثل الدانمارك.

الدانمارك: شكرًا لك، سيدي الرئيس. لقد سمعت ردود متباينة هنا. وقد سمعت أن هذا فرض أمورًا على إجراءات تصويت اللجنة الاستشارية الحكومية ولكن اللجنة همشتها. ولكن ليس هذا هو ما نقرأه فعلاً في المقترح. ولا يتصل التغيير في اللوائح الداخلية وهذه التوصية إلا بمجلس الإدارة. وهو بمثابة توجيه بشأن كيف يجب على مجلس الإدارة أن يتفاعل مع المشورة. وليست هناك أي صلة بما قد نبني قرارنا عليه أو كيف ندلي بأصواتنا في اللجنة الاستشارية الحكومية مستقبلاً. لذا، فهو توجيه فقط بشأن الطريقة التي يجب على مجلس الإدارة اتباعها عند تفاعله مع الأمور. وأنا أرى -- على حد فهمي من القراءة، أنه يجب على المجلس، وأعتقد أن هذا هو ما قاله ممثل المفوضية، أن يأخذ في الحسبان جميع المشورات المقدمة من اللجنة الاستشارية الحكومية كما هو الحال اليوم. وكما هو الحال اليوم، إذا كانت هناك مشورة متفق عليها بالإجماع المعروف لدينا والذي استخدمناه لسنوات عديدة، فهذا يعد إلزامًا خاصًا وما زال ساريًا العمل به. ولكنني لا أستطيع أن أرى سبب تهميشنا. أضف إلى ذلك عتبة 60%. وهذا تحسين في الحقيقة، إن نظرنا إليه من منظور الحكومات. ولقد اقترحنا -- بل كان ممثل الدنمارك هو من اقترح الثلثين في المسودة الثالثة في التفاوض الأخير. ولو خُيّرنا بين الأمرين، لكنا اخترنا الثلثين، ولكننا نقر بأننا في مجتمع يضطرنا إلى تقديم تنازلات من أجل التوصل إلى حل والمضي قدمًا. ولسنا هنا للرجوع إلى الوراء ولا نقدم شيئًا في هذا الوضع الراهن.

إذن، نود أن نمضي قدمًا. وأعتقد أنه في هذه الحالة، ينبغي لمجتمع ICANN أن يمضي قدمًا. وفي الحقيقة يصعب علينا رؤية أن هذا سيهمش دور اللجنة الاستشارية الحكومية. وفي الحقيقة، ستكون هذه عتبة ذات مستوى أعلى.

وباستثناء ذلك، سيكون لدى اللجنة الاستشارية الحكومية إمكانية الانخراط مع المجتمع في العملية الجديدة. ولذلك سنكون قادرين، إذا ما حدث صراع ما، على المشاركة في العملية. وسواء أكان للجنة الاستشارية الحكومية دور في اتخاذ القرارات أم لا، هناك مسألة أخرى لا بد من مناقشتها فيما بعد. ولكن لدينا إمكانية المشاركة في ذلك، إن رغبت في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية.

أما بخصوص الاستثناء، ففي نظري، كان من الممكن أن يكون ذا فائدة إن كانت اللجنة الاستشارية الحكومية هي التي قررت أننا لن نشارك في هذه الحالات. وإنني أواجه صعوبة في فهم ما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية قدمت مشورة نفذها مجلس الإدارة تقضي بأن تكون اللجنة مشاركًا في العملية، الأمر الذي سيحرم مشاركين آخرين في المجتمع من اللجوء إلى هيئة المراجعة المستقلة. وإذا فعل المجلس شيئًا بخصوص مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية لا يتماشى مع بيان المهام والقيم الجوهرية واللوائح الداخلية، فلماذا لا يجب أن نمنع أي شخص من اللجوء إلى هيئة المراجعة المستقلة وبالتالي يكون على الهيئة البت في الأمر. لذا، أجد هذا غريبًا ولا أعتقد أن أي حكومة ستمنع أحدًا من استخدام حقه القانوني في معارضة أمر ما. على الأقل، لن يكون هذا موقفنا. وشكرًا.

وإيجازًا، يمكننا أن نؤيد هذه التوصية والتوصية رقم 2 وكل توصية أخرى. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً لممثل الدنمارك. المملكة المتحدة.

ممثل المملكة المتحدة: شكرًا لك، سيادة الرئيس. طاب صباحكم جميعًا. إن جميع النقاط التي كنت أود توضيحها تمت تغطيتها على نحو شامل وبليغ من قبل زميلينا ممثلي اليابان والدانمارك، لذا، لا

أريد حقًا أن أتحدث أمام الميكروفون طويلاً إلا لأقول إن صياغة هذا المقترح كانت عملية شاقة. فقد كان من الواجب إجراء هذا المقترح بالتسوية والأخذ والعطاء بين كافة الأطراف. ولقد رأينا نتائج ذلك.

من ذلك تطبيق نسبة 60% زيادة في عتبة التصويت التي يجب على مجلس الإدارة أن يصل إليها لرفض المشورة المُجمع عليها، كما أرى من موقف المجلس في الوقت الحالي. فعضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة سيكون أقل مما هو الحال إذا حققنا الهدف المتمثل في عتبة الثلثين. إذن، كما أشار ممثل الدانمارك، فإن ذلك يعد تقدمًا بالنسبة للموقف الحالي للأغلبية البسيطة. لذا، فهذا بلا شك تقدم لصالح موقف اللجنة الاستشارية الحكومية بخصوص زيادة هذه العتبة حتى يكون للجنة موقفٌ أقوى فيما يتعلق بذلك إذا ثبت أن المشورة المقدمة إلى المجلس محل نزاع ولا توجد دلائل على أن المجلس سيرفضها.

وأود إضافة نقطة أخرى كنت قد ذكرتها بالأمس، ألا وهي أنني لا أعتقد أن هذا المقترح يكبح قدرة اللجنة الاستشارية الحكومية على المشاركة في إطار عمل آلية التمكين، وهذه نقطة أكد عليها ممثل الدنمارك كذلك. سنكون حاضرين طوال الوقت. ولن نرضى باستبعادنا.

لذا، فإننا نؤيد المقترح كما هو عليه حاليًا. ومع أننا لم نحقق كل شيء، إلا أنه من الإنصاف القول إننا أردنا تحقيقها. ولكن ذلك لا يكبح اللجنة الاستشارية الحكومية أو يحد من دورها أو يستبعدها من أي آلية أو إطار عمل التمكين الذي ستعتمد عليه عملية الانتقال. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً لممثل المملكة المتحدة. ليتفضل ممثل إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، سيادة الرئيس. لقد استمعنا بإمعان إلى تعليقات زملائنا الموقرين. وإننا لا نريد الاختلاف مع أي أحد، ولكننا نريد توضيح الأمور فقط. لقد تابعنا عن كثب وباستمرار، مثلما فعل العديد من زملائنا، جميع جلسات مجموعة العمل عبر المجتمعات التي انعقدت بالحضور الشخصي أو عبر وسائل الاتصال الافتراضية والمراسلات. ولم نتجاهل أيًا

من هذه الجلسات، ورددنا فورًا على أي نقطة تمت إثارتها. واهتممنا كغيرنا من الزملاء الموقرين بمجموعة العمل عبر المجتمعات.

ما المقصود بالتوصية رقم 11 اليوم؟ هناك أربعة عناصر رئيسية في هذه التوصية، وعنصر جوهري واحد. أول العناصر الرئيسة هو اختبار الإجهاد 18. والثاني عتبة تصويت مجلس الإدارة على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية لقبولها أو رفضها. والعنصر الثالث هو أن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية مثلها مثل مشورة أي لجنة استشارية أخرى في المستقبل يجب عرضها على أساس منطقي. أما العنصر الرابع فهو أن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية يجب أن تكون موافقة مع اللوائح الداخلية. هذه هي العناصر التي -- العنصر الفرعي أو الإضافي هو علاقة تلك العناصر بمسألة اتخاذ القرارات التي تُسمى "الاستثناء". وسوف أعود إليها في الرد على سؤال. لماذا ظهر اختبار الإجهاد 18؟ فإنه لم يكن في البداية أحد شروط وكالة NTIA الرئيسية فضلاً عن البيان الإضافي الوحيد، ولكن ما الذي حدث؟ سنناقش ذلك.

أما الآن، فنتحدث عن الموقف الحالي. يأخذ مجلس الإدارة مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بعين الاعتبار. وإذا تم رفض المشورة، فقد يجوز للمجلس، أو لا يجوز له، المشاركة في مفاوضات مع اللجنة الاستشارية الحكومية. فالكلمة التي وردت قبل النص هي أن المجلس سوف "يحاول" بذل كل جهد ممكن لإيجاد حلول مُرضية. وتقوم مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية اليوم على المبدأ 47. وهذا إجماع. وقد ذُكر في معنى الإجماع باعتماد الأمم المتحدة وقمة WSIS أنه يُقصد به توافق آراء الجميع دون وجود أي اعتراض رسمي.

وقد قيل خلال مجموعة العمل عبر المجتمعات أنه إذا قامت اللجنة الاستشارية الحكومية، وفقًا للمبدأين 52 و53، بتعديل المبدأ 47 ومضت اللجنة إلى المشورة المُتفق عليها بأغلبية الأصوات بدلاً من المشورة المُجمع عليها، فماذا سيحدث؟ هل ما زال مجلس الإدارة ملزمًا بمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن المشورة القائمة على أغلبية الأصوات؟ هذا يعني أن مجلس الإدارة يعمل محكمًا بين مختلف الحكومات. لنفترض أن 51% من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية يؤيدون المشورة، ورُفضت المشورة،

وشارك المجلس نسبة 51% لإيجاد حلٍ مُرضي. فما الذي يحدث للأقلية التي تمثل 49%؟ هل سيتم تجاهلهم أم ماذا؟ أنا أنقل لكم فقط ما يُقال.

لم يكن هذا من آرائنا ولكن قيل إنها كذلك.

لذا، طُرح اختبار الإجهاد 18 من أجل أن تعدل اللجنة الاستشارية الحكومية المبدأ 47 وتختار المشورة المُتفق عليها بالأغلبية بدلاً من المشورة المُجمع عليها. وحتى في هذه الحالة، ما زال مجلس الإدارة سيأخذ هذه المشورة بعين الاعتبار فضلاً عن أي مشورة أخرى، ولكنه غير ملزم بالمشاركة في أي مفاوضات بشأن هذه المشورة التي لا تقوم على الإجماع.

كانت هذه هي الحجة المقدمة.

فلماذا ظهر؟ في بداية إعلان وكالة NTIA، لم يكن هناك شيء واضح بشأن المساءلة. وقبل شهر إبريل من عام 2015 بقليل، كانت هناك إجراءات بشأن كيفية حض المجتمع على التقرير.

اليوم، نحن مأمونون. فلدينا راعٍ، حكومة الولايات المتحدة، يتعامل مع جميع قضايا الإشراف، وإذا كانت هناك أي مشكلة، فسيعتني بها. وإن اختفى، فهذا يعني اختفاء الإشراف وحده، وحينئذٍ سيكون على أحدهم الاعتناء بهذا الإشراف. وكان هذا هو المقصود من اتخاذ المجتمع قراراته. وقالوا إن.. آه، الآن أصبح المجتمع يتخذ قراراته. لذا، علينا أن نكون حريصين في النظر فيما إذا كان أيًا من هذه القرارات في صالح المجتمع بأكمله، ولمَ ظهر اختبار الإجهاد 18 مؤخرًا.

إن اختبار الإجهاد 18 لا يستثني أي مشورة غير مُجمع عليها من اللجنة الاستشارية الحكومية. كل ما ينص عليه الاختبار هو إلزام مجلس الإدارة باتباع المشورة وكذلك الحصول على (صوت غير واضح) بناءً على المشورة المتفق عليها بالإجماع فقط. هذا هو اختبار الإجهاد 18. وسواء اتفقنا أم اختلفنا، فليست هذه هي المشكلة.

أنتقل الآن إلى الجزء الثاني من حديثي، ألا وهو عتبة التصويت. حاليًا، عتبة التصويت هي الأغلبية البسيطة. قررت اللجنة الاستشارية الحكومية منذ عامين اقتراح أغلبية

الثلثين. فوافق المجلس ولكن طرحها في التعليقات العامة. ولكن التعليقات العامة عارضت الأمر.

إننا نمثل أحد المجتمعات السبعة. ولا ينبغي أن نبني آراءنا على رغباتنا. بل الأحرى بنا أن نبني آراءنا على أساس رغبات المجتمع بأكمله. والمجتمع لم يوافق على ذلك.

ووضعت مجموعة العمل عبر المجتمعات مرة أخرى، بناءً على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية أو البيان الرسمي لاجتماع دبلن، أغلبية الثلثين في المقترحات الثالثة. ولكن التعليقات العامة عارضت ذلك للمرة الثانية. وقالوا إننا لا نوافق على ذلك.

لذا، نحن منظمات أو عملية ديمقراطية شمولية. إذا كان هناك جزء من المجتمع لا يوافق على أمرٍ ما، علينا أن نجد حلاً.

كان المقترح الأخير أمام مجموعة العمل عبر المجتمعات متمثلاً في خيارين: الأغلبية البسيطة وأغلبية الثلثين. إذا وافقت اللجنة الاستشارية الحكومية على الأغلبية البسيطة، لن يكون هناك أي استثناء على الإطلاق. حسنًا. أما إذا أرادت اللجنة الاستشارية الحكومية أكثر من 50%، فإنها سترفض وتقول إن ذلك لن يجدي نفعًا، لأن هناك أطراف أخرى من المجتمع، ولا أريد أن أسميها، رفضت ولم توافق.

وليس هذا هو بيت القصيد، سيدي الرئيس، لا يهم سواء كنا محقين أم مخطئين. إنما المهم هو أننا يجب أن نتفق جميعًا على رأي واحد. فهناك أطراف أخرى في المجتمع تختلف معنا، لذا علينا أن نجد حلاً.

وكان الحل هو أنه عندما نصر على الثلثين، تجدهم يقولون 60%. إذن، الحل يكون بين الأمرين، 66%. و60%. وقد صوّت عضو واحد فقط من أعضاء المجلس على نسبة 66%.

خلال أنشطة ICANN على مدار 17 عامًا مضت، رفض المجلس مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية مرتين فقط: في عامي 2008 و2011. هذا كل ما في الأمر. وجميع ما سوى هاتين المشورتين تعامل معها المجلس كما يجب. ولم يرفضهما المجلس هكذا. ولكن تستمر المناقشات بشأنهما. على سبيل المثال، وافقت أفريقيا على عقد هذا

الاجتماع في هذه المدينة، ونبارك على أن مراكش بالمغرب هي المدينة التي وقع عليها الاختيار بالإجماع، (صوت غير واضح). وقوبل الإجماع بالرفض. ولكن بعد انعقاد بعض المناقشات، يجب عليهم النظر في حلين اثنين.

فإن مشكلة عتبة التصويت بنسبة 60% كان شيئًا بين الأمرين.

إذا قررت اللجنة الاستشارية الحكومية اليوم رفض نسبة 66%، وقالت إننا لا نريد هذه النسبة، ونوافق على الأغلبية البسيطة، يخرج الاستثناء في الحال. لذا علينا أن ننظر في عملية المبادلة هذه ونقرر أي واحدة نريد. وما مدى احتمال حدوث هذين الأمرين. نسبتي 66% و60% والاستثناء.

سيأتي الحديث عن الاستثناء لاحقًا، لنتحدث الآن عما حدث في هذا الوضع.

علينا أن ننظر فيما هو على مائدة النقاش بالفعل. ما طُرح على مائدة النقاش هو أننا لن يكون لنا دور في اتخاذ القرارات بعد اليوم. ولن نعين بعد اليوم أي عضوٍ في مجلس الإدارة، ولن نشارك حتى في تعيين المجتمع أو لجنة الترشيح. بعد اليوم، مشورتنا بأغلبية بسيطة.

أما الآن، فيمكننا اتخاذ القرارات. إذا كنا لا نريد هذا الوضع، سيتغير ما نحن عليه اليوم. وإذا كنا نريد اتخاذ القرارات، فكيف؟ قالوا لنا إنه يمكننا الانضمام إلى مجتمع آخر، وبذلك نطغى على بقية المجتمع. ولهذا ذكرت بعض جدران الأمان هذه من أجل تأسيس توازن بين كافة المجتمعات.

إننا بحاجة للعمل سوياً. بل يتعين علينا التوصل إلى اتفاق يجمع كافة المجتمعات معًا. لذا، علينا أن نجد حلاً.

اليوم، نحن لدينا صلاحية اتخاذ القرارات. وذلك جيدٌ إلى حدٍ ما. فلدينا جميع الصلاحيات السبعة التي يمكننا ممارستها. الأمر الوحيد، هو أنه إذا رُفضت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ودخل مجلس الإدارة في مفاوضات مع اللجنة، وإذا أسفرت هذه المفاوضات عن قبول هذه المشورة، فسيكون للمجتمع إمكانية الاعتراض على ذلك. وتتألف هذه الإمكانية من قسمين، أحدهما لهيئة المراجعة المستقلة. وفي هذه الحالة، هناك عتبة يجب

استيفاؤها، وهذه العتبة هي عادة، في حالة حلّ المجلس أو تغييره أو إعفائه، فإننا بحاجة إلى أربعة مجتمعات حاليًا. وقالوا إن اللجنة الاستشارية الحكومية لم تتمكن من المشاركة في هذه العملية، لذا، نحن بحاجة إلى ثلاث مجتمعات للموافقة على إعفاء المجلس إذا خالف رغبات المجتمع وأعرض عنها.

وقد يمضي المجتمع للقسم الآخر أو يختار طريقة مختلفة، وهي استدعاء المجلس. وفي هذه الحالة، يجب أن تتفق المجتمعات الأربعة على استدعاء المجلس، حتى إذا تم استبعاد اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا، فمن غير المحتمل أن تتفق المجتمعات الأربعة جميعًا على إعفاء المجلس إذا تم استبعاد اللجنة الاستشارية الحكومية.

وعلاوة على ذلك، ما قاله السيد مارك في مجموعة العمل عبر المجتمعات والآن هو أنه ذكر بوضوح أن اللجنة الاستشارية الحكومية مسموح لها تقديم مشورتها وتعليقاتها طوال العملية، حتى في المجال الذي تم استبعاد اللجنة الاستشارية عنه. لذا، قد يعمل ذلك على توضيح الموقف، عندما نقرر، حتى لو لم نكن نحن من بيده اتخاذ القرار، فإن آراءنا سيسمعها الناس، وهذه فكرة رائعة، طرح مارك هذا المقترح السليم والإيجابي في مجموعة العمل عبر المجتمعات، حيث سيُسمح للجنة الاستشارية الحكومية تقديم مقترحات ومشورات في أي مرحلة.

وهناك تعليق آخر ذكر أننا لا نُعامَل مثلما يُعامل الآخرون أو أن غيرنا يتلقى معاملة مختلفة. فيمكن تقديم مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في أي مرحلة وفي أي وقت، وبعد -- تطوير عملية -- وهكذا. إذن، يمكننا أن نلغي ما قاموا به. ولكن الفرق هو أن مشورتنا لا تخضع لأي عناصر تصفية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة. حيث تُقدم عملية وضع السياسة (PDP) في المجتمع الآخر أولا إلى المستشار، المستشار القانوني لهيئة ICANN. ويحدد ما إذا كانت تتفق أم تختلف مع اللائحة الداخلية، وهذا أحد عناصر التصفية. فلا يوجد عناصر تصفية كهذه بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية. لذا، فإن هذا هو الامتياز الذي حصلت عليه اللجنة الاستشارية الحكومية.

لذا، علينا أن نجد بديلاً. علينا أن نوازن بين جميع الأمور، وبهذا التوازن، يمكننا أن نرى إذا ما كان الآخرون سيسمعون آراءنا من منظور أن نسمع آراءهم أيضًا.

لذا، يجب أن نعمل سوياً. فنحن أعضاء عائلة واحدة، ألا وهي هيئة ICANN. فلا يمكننا مجرد القول إننا نريد ذلك، ولا يمكنهم القول إننا نريد ذلك. علينا أن نعمل معًا وأن نجد حلولاً عملية.

إننا لسنا -- إننا محايدون، سيدي الرئيس. نؤيد فقط آراء الأغلبية في اللجنة الاستشارية الحكومية. ولا نبدي آراءنا في هذه المرحلة باستثناء شرح الموقف فقط. هناك محاسن ومساوئ، وليس باستطاعتنا الحصول على كل شيء، ولا هم كذلك. فينبغي أن نجد بديلاً ونوازن بين جميع الأقسام. فتارة نعطي شيئًا، وتارة نأخذ. فليس بمقدورنا أن نعطي دائمًا ولا أن نأخذ دائمًا.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك ممثل إيران.

كندا.

ممثل كندا: شكرًا لك سيدي الرئيس والشكر موصول لكم أيها الزملاء على تعليقاتكم بشأن هذا المقترح الهام.

بوجه عام، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نضع نصب أعيننا الأهداف العامة. والهدف العام هو استبدال دور الولايات المتحدة الإشرافي، وهذا هو ما يرمي المقترح إلى تحقيقه. أما بخصوص العملية، فأعتقد أنها سارت على نحو جيد باحتواء كامل لجميع الأعضاء، وبخصوص التطوير، فبالفعل، حدثت بعض التغييرات ولكن هذه هي نتيجة المفاوضات التي اضطر الأطراف إلى التوصل إليها عبر التسوية.

وبخصوص النتائج الشاملة، فأعتقد أنها تضع اللجنة الاستشارية الحكومية في مكانة أفضل للمضي قدمًا، لأننا سنكون في مكانة تتيح لنا في الواقع تقديم مشورة آلية تمكين

المجتمع الجديد، الأمر الذي أراه طريقة إبداعية ومبتكرة جدًا لاستبدال الدور الإشرافي للولايات المتحدة.

وبالنسبة للمقترحات الفعلية المطروحة على مائدة النقاش بشأن اختبار الإجهاد 18، فكما أشار زملاؤنا، ينطبق اختبار الإجهاد 18 على إلزام مجلس الإدارة فقط. ولا يمنع اللجنة الاستشارية الحكومية من تحديد تعريفها الخاص للإجماع.

وقد اتفقنا، كما أشارنا في اجتماع دبلن، على أن بيان دبلن الرسمي يقدم مجموعة اعتبارات هامة بالنسبة لمختلف الأعضاء. وبالنسبة لكندا، فإنها تولي أهمية بالغة للمشورة المُجمع عليها عند مجلس الإدارة. ولمَ ذلك؟ لأن مشورة الإجماع تقدم مبررًا لتفعيل الإجراءات وتنفيذها من قِبل مجلس الإدارة. وإلا، وُضع المجلس في مكانة يضطر فيها إلى التفاوض بين حكومات ذات سيادة.

كما رأينا، قبِل المجلس مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. فقد أخذ المجلس مشورة اللجنة في الحسبان وتصرف بناءً عليها.

ومُقدمًا، ستكون هناك عتبة ذات مستوى أعلى لرفض مشورة GAC، مما يعد تقدمًا ملحوظًا.

كما ستكون اللجنة الاستشارية الحكومية قادرة على المشاركة في آلية تمكين المجتمع، وأعتقد أنها ستكون أكثر نشاطًا في عملية وضع السياسة الفعلية التي تجري في هيئة ICANN.

لهذه الأسباب، لا تؤيد كندا اختبار الإجهاد 18، ولكننا نؤيد المقترح عمومًا ونتطلع إلى المضي قدمًا.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: وشكرًا.

الأرجنتين.

ممثل الأرجنتين: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أود أن أتفاعل مع بعض التعليقات التي قدمها زميلنا الموقر من الدنمارك، بوجه خاص، وأعتقد أنه حظي بتأييد ممثل المملكة المتحدة.

إننا نعتقد أن النص المقترح الجديد للائحة الداخلية يفرض حدودًا بالفعل على طريقة اتخاذ اللجنة الاستشارية الحكومية لقراراتها. حيث ورد في النص ما يلي: يجب مراعاة المشورة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية بخصوص قضايا السياسة العامة على نحوٍ وافٍ، إذا كانت هذه المشورة مُجمع عليها. ثم يعرّف الإجماع. على أنه: اعتماد القرارات بالاتفاق العام في غياب أي اعتراض رسمي.

إذا قررت اللجنة الاستشارية الحكومية تغيير الطريقة التي تقرر بها اللجنة، سواء كان التغيير بطريقة الإجماع المحددة أو بأي طريقة أخرى يقررها صاحب المصلحة المستقل، فإنه -على حد فهمي- لا يؤخذ التغيير بعين الاعتبار كما ينبغي.

حسنًا، هذه هي طريقة تفكيري، وهذا هو تفسيري، وهو أن ذلك يعيق طريقة عمل الأقسام لدى اللجنة الاستشارية الحكومية.

وأود أن أعلق على ما ذكره الزميل الفاضل ممثل إيران. لقد أصبت في قولك، كان ذلك منذ فترة، رُفض هذا المقترح الذي ينادي برفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بعتبة التصويت بالثلثين. ما هو "المجتمع"؟ ما الذي نعنيه بالمجتمع؟ هل هو المجتمع بأكمله؟ هل هو الشركات الصغيرة والكبيرة التي لا يتجاوز عددها الألف والتي تنشط في مجال الإنترنت بالأرجنتين؟

المجتمع، ما هو "المجتمع"؟. من رفض ذلك؟ وكان هذا من فترة طويلة. لذا ينبغي علينا التمسك بهذا الآن؟ لم لا يكون لدينا منظور مختلف الآن؟

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا، ممثل الأرجنتين.

ممثل سنغافورة.

ممثل سنغافورة: شكرًا لك، سيادة الرئيس. سأحاول الإيجاز.

أولاً، أتقدم بخالص الشكر إلى جميع الزملاء الذين شاركوا في هذه العملية فضلاً عن هذه المسألة المهمة.

فبالنسبة لسنغافورا، نشعر بتعاطف كبير تجاه بيان الأقلية، ولكن في الوقت نفسه، نحن نفهم الحاجة إلى التوصل إلى حل وسط كجزء من المجتمع الأكبر.

وبالتالي، تظل متطلبات الاستثناء تمثل مشكلة لا زلنا نبحث عن حل لها كما أننا لا نُقدِّر الصفقة المبرمة على نحوٍ كافٍ ومدى ارتباطها بعتبة 60%.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لممثل سنغافورة.

إندونيسيا.

ممثل إندونيسيا: شكرًا لك، توم.

بعد الأمور التي ذكرتها بالأمس، أعتقد أن العديد يشعر بشيء من عدم الارتياح تجاه مشروع مجموعة العمل عبر المجتمعات. ولكن من جديد، في النهاية، كما ذكر زملاؤنا من إيران، علينا المحاولة التعايش مع هذا الأمر ومعرفة ما إذا كان بإمكاننا تعزيز العلاقة بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة. والآن، هذا رقم واحد.

ولكن، ثانيًا، أود الإشارة إلى كيفية تمكُّن اللجنة الاستشارية الحكومية من التوصل إلى اتفاق وتقديم المشورة.

والآن، حتى الآن، إذا اتبعنا المقترحات، فإن تقديم مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإدارة تمثل إضافة تفصيلية بما في ذلك الأساس المنطقي وما إلى ذلك.

وأعتقد أن الخطوة التالية التي ينبغي لنا التحدث عنها هي كيفية إجراء اللجنة الاستشارية الحكومية ذلك الأمر. كما يجلس معظمنا هنا في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات أو مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات أو المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، أيًا كان. ومن أجل الوصول إلى هذا النوع من المشورة لعرضها في اجتماع الاتحاد الدولي للاتصالات أو اجتماع plenipot للاتحاد الدولي للاتصالات، علينا إعداد العديد من مجموعات العمل ودعوة الخبراء وما إلى ذلك لطرح الأساس المنطقي على أوسع نطاق وينبغي استخدام نوع التردد مع الاجتماع عبر الأقمار الصناعية وما إلى ذلك.

لذا فأعتقد أن الأمر الذي يهمنا الآن هو أن اللجنة الاستشارية الحكومية ينبغي أن تتمكن من إعداد هذا النوع من الاجماع، حيث إن لديها أساس منطقي قوي وتقدم المشورة إلى مجلس الإدارة. وفي أي وقت من الأوقات - وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، يمكننا إجراء مناقشة مع مجلس الإدارة بشأن جدوى المشورة مع ضرورة أخذها في الاعتبار وقبولها. وإن لم يتبع مجلس الإدارة ذلك، فعليهم أيضا، كما أشرنا في المقترح، تقديم الأساس المنطقي لسبب رفضهم ذلك.

وكما أشار كافوس، خلال تاريخ مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية/مجلس الإدارة، تم رفض بعض من مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، في حين أنه بإمكان الآخرين دائمًا التوصل إلى عدة حلول. وأحدها أفريقيا.

لذا، توم، أعتقد أن علينا التركيز على كيفية عمل اللجنة الاستشارية الحكومية مع هذا الأمر، وتقديم المشورة على النحو المذكور في الاقتراح المقدم إلى رئيس مجلس إدارة ICANN.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: وشكرًا.

أنت تجلس في مكان آخر. رجاءً، هلا أخبرتني من أي بلد أنت؟

ممثل الباكستان: شكرًا لك، توماس، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية. هذا (ذاكرًا الاسم)، وزارة تكنولوجيا المعلومات وحكومة باكستان.

الرئيس شنايدر: وشكرًا.

ممثل الباكستان: أولا، أود أن أشيد بجهود مجموعة العمل عبر المجتمع التابعة لمؤسسة ICANN بخصوص الإعلان عن مساءلة ICANN وبخصوص جهودهم لتعزيز مساءلة ICANN.

فنحن نرى أن مساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية ودورها الأساسي هام للغاية لمؤسسة ICANN نظرًا لأن اللجنة الاستشارية الحكومية هي العقبة بين حكومات الدول وقنوات الاتصال المناسبة للتواصل مع كافة الدول وكافة الحكومات ولعب دور هام في التواصل والتنسيق في جميع أنحاء العالم.

وكما قال زميلي بالفعل، فإن الحكومة تُعد مكونًا هامًا من أي نموذج من نماذج أصحاب المصلحة المتعددين، سواء (صوت غير مسموع) سواء كان القمة العالمية لمجتمع المعلومات أو الاتحاد الدولي للاتصالات أو أيٍ من المحافل الدولية. حيث يعد دور اللجنة الاستشارية الحكومية هام للغاية. وفيما يتعلق بممثلي الدول وتقديمهم للمشورة المناسبة - - الميزات التي يتمتع بها مجتمع المواطنون المعنيون، أتمنى أن تواصل اللجنة الاستشارية الحكومية لعب دورها (صوت غير مسموع) دور ICANN.

أنا (صوت غير مسموع) مساءلة ICANN هامة للغاية، وفي هذا الصدد، اتخذت ICANN بالفعل خطوات (صوت غير مسموع) لتحقيق هدفها المتمثل في العمل أصحاب المصلحة لتحسين مساءلة المنظمات وشفافيتها.

كما قدمت باكستان الدعم بنشاط ولتكون جزء من العملية (صوت غير مسموع) الحوكمة المتعددة فيما يتعلق بالمساءلة في الشؤون القانونية.

وفي هذا الموضوع، نقترح أن دور الحكومة الممثل في اللجنة الاستشارية الحكومية هو (صوت غير مسموع) وينشأ عنه أدوار جديدة ويعبر عن مخاوفنا من أجل تجنب العواقب المستقبلية التي قد تؤثر على مصلحتنا العامة و(صوت غير مسموع) تحسين النظام البيئي بشأن حوكمة الإنترنت.

وفي النهاية، أقترح أن ICANN ومجموعة عمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN قد يعززان دور الحكومة فيما يتعلق بمقترح الموضوع لحماية (صوت غير مسموع) ويمكن أن يراجعا بيان الأقلية لمقترح الموضوع في الوقت الحالي. وتعد مشاركة الحكومة مهمة للغاية.

شكرًا جزيلاً لكم.

الرئيس شنايدر: شكرا، ممثل باكستان. أمامنا خمس دقائق للإنهاء. ما لدي الآن هم ألمانيا والبرازيل والنرويج والسويد. هل أفتقد أي شخص؟ ممثل المفوضية الأوروبية. ممثل إسبانيا. ممثل أيرلندا.

حسنًا. إذا فلدينا واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة في غضون خمس دقائق. لذا لدى كل واحدٍ 40 ثانية. حسنًا. سأبدأ بألمانيا.

ممثل ألمانيا: شكرًا لك، سيدي الرئيس، وسأبذل قصارى جهدي لإكمال المشورة.

ففي اختبار الإجهاد رقم 18، أعتقد أن ألمانيا عرضت موقفها عدة مرات في هذا المنتدى وأعتقد أن لدينا فكرة واقعية إلى حدٍ ما. فنحن لا نرى ذلك، كما أننا لسنا واثقون من ضرورة اختبار الإجهاد رقم 18 حقًا. ولكن من ناحيةٍ أخرى، نحن نعتقد أن هذا الأمر يؤكد على الوضع الراهن.

فبعد سماع جميع المناقشات اليوم، نحتاج إلى تذكر أننا في موقف لا يسمح لنا بالتفاوض ولكن أمامنا حل وسط على الطاولة، وهو سؤال يتعلق بالاستنتاجات التي توصلنا إليها

مبدئيًا أثناء المفاوضات. وبخصوص هذه الاستنتاجات مع ألمانيا، أعتقد أن هناك عنصران.

أولاً، يتمثل دور اللجنة الاستشارية الحكومية في أن المشاركة في عملية اتخاذ القرار في ICANN لن يقلل من قيمة النموذج المستقبلي. فنحن جزء من النموذج، ويمكن أن نقدم المشورة حيث لدينا دور مهم في النموذج المستقبلي أيضًا.

وهذه مسألة بالغة الأهمية، من وجهة نظري، وبالتالي يمكن لألمانيا قبول الحل الوسط المطروح على الطاولة حتى الآن.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: وشكرًا.

ممثل البرازيل.

ممثل البرازيل: شكرا لك سيدي الرئيس، وأود أن أشكر جميع الزملاء على مداخلاتهم. وأعتقد أنه من الجيد سماع العديد من الآراء بشأن هذا الموضوع المعقد للغاية.

وأود أن أطرح بعض الملاحظات من أجل تجنب أي تصور خاطئ بشأن المواقف التي تجري في تلك المناقشات.

أولاً وقبل كل شيء، هل ندعم الانتقال؟ وهل نرغب في حدوث الانتقال؟ نعم، بكل تأكيد. فقد شاركنا في هذا الأمر، ونريد أن يحدث ذلك. بالنسبة للبرازيل، في النقطة الثانية، هل نشعر بالارتياح تجاه نموذج الأدنى نحو الأعلى لأصحاب المصلحة المتعددين في ICANN؟ نعم. نحن نشعر بالرضا تجاه ذلك. وهل نوافق على أن الحكومة ينبغي لها الإبقاء على الصفة الاستشارية مع عملية اتخاذ القرار؟ نعم. أنحدر من دولة تراعي سبل الراحة الشديدة في العمل في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين. وفي الواقع، نحن نطبق

ذلك على الصعيد الداخلي. فقد كنا نفعل ذلك حتى قبل التوصل إلى إجماع في القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

ولكن في ضوء ذلك -- لقد سمعت بعض الزملاء يقولون أنه ينبغي لنا قبول الحل الوسط لأننا نعمل في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين وينبغي أن نتوصل إلى حل وسط مع نقل آراء أصحاب المصلحة الآخرين إلى مجلس الإدارة. بالتأكيد. ونعتقد أن العمل في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين يستلزم منا كحكومة أن نتخلص من بعض العناصر التي توفر لنا الراحة في القرارات متعددة الجوانب. كما نشعر بالراحة الشديدة للعمل بأسلوب أصحاب المصلحة المتعددين. ونحن مستعدون تمامًا لتنفيذ الحل الوسط. وأعتقد أن بيان دبلن الرسمي يشير إلى نوع من الحل الوسط ونحن على أعتاب التخلي عن بعضٍ من مواقفنا الأولية في هذا الصدد، على سبيل المثال، الإجماع. وأعتقد أنه قد تمت الإشارة إلى ذلك، ليس فقط في الجزء الخاص بنا ولكن في أجزاء الكثيرين، وهو الاستعداد للمشاركة.

ومع ذلك، أعتقد أن الحل الوسط ذا أبعاد واضحة للغاية. كما أعتقد أن -- في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، أعتقد أن علينا التأكد، كحكومات، من أن الآليات التي نتفق عليها ستتيح لنا ممارسة أدوارنا ومسؤولياتنا. وأعتقد أن هذا ميزة أساسية لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين. وأعتقد أن هذا أمر غير قابل للتفاوض. وأعتقد أن الأمر يرجع إلى كل واحد منا ليطرح السؤال على نفسه: هل تسمح الآليات والأدوار المقترحة للحكومات بممارسة أدوارها ومسؤولياتها بالكامل بصفة استشارية تجاه التأثير على قرارات مجلس الإدارة؟

ولقد أجبنا نحن والآخرين بلا. فهذه الأدوار المقترحة كحل وسط لن تؤثر على ذلك. فهي تمثل تراجعًا، لاستخدام التعبير الذي استخدمه زملينا من ألمانيا -- وهو أن تأثير اللجنة الاستشارية الحكومية قد انخفض بدرجة كبيرة -- وهو أن المشورة التي تم التوصل إليها من خلال الإجماع تستلزم مشاورات حقيقية بهدف التوصل إلى قرار يتفق عليه الطرفان.

واسمحوا لي بدقيقة لتوضيح عنصر الإجماع. وأعتقد أن كافوس قد أشار إلى تعريف الإجماع. بالتأكيد، أنا لا أدافع عن ضرورة أن نطلب المشورة من الأغلبية، وبالتالي، أن

نطلب من مجلس إدارة ICANN التوصل إلى حل وسط. فنحن نتفق تمامًا مع كندا والآخرين على أن الإجماع أمر جيد. فنحن لا نعارض الإجماع. على العكس. ونعتقد أن الإجماع هو محاولتنا الأولى والثانية والثالثة ويأتي على رأس أولوياتنا دائمًا لمحاولة التوصل إلى إجماع.

وكانت دولتي تحاول العمل على تحقيق ذلك، ليس هنا فقط ولكن في سياقات أخرى كما في القمة العالمية لمجتمع المعلومات +10 على سبيل المثال. وفي نيويورك، أعتقد أن بناء الجسور بين المجموعات يساعد على التوصل إلى إجماع.

ونحن لا نسعى للحصول على دور الأغلبية. ولكننا دافعنا أيضًا عن فكرة أننا نحتاج إلى تعريف الإجماع والتي ستتيح لنا بعض المساحة، على سبيل المثال، لتجنب اعتراض دولة واحدة أو مجموعة من الدول على أي مشورة.

بالإضافة إلى ذلك، حتى في هذا الصدد، نحن نعتقد أنه على مجلس الإدارة مراعاة آلية المشاورة بجدية.

لذا فنحن ندعم عتبة مرتفعة للغاية لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التي توصف بأنها إجماع في سياق ICANN.

ويرجع ذلك إلى أني أرى أن كلمة "إجماع" في سياق ICANN لا تنقل المعنى نفسه كام في المحافل الأخرى. فعلى سبيل المثال، قيل أن مجموعة العمل عبر المجتمعات وافقت على تقريرها بالإجماع. ونحن نعلم أنه كانت هناك بعض الآراء حيال ذلك. لذا يُقصد بذلك الإجماع سياق ICANN.

ولذلك نحن نرفع سقف عتبتنا عاليًا. ونحن نعتقد أن هذا جزء من المناقشة. ونرى أن الولايات المتحدة قد اقترحت بعض الأفكار لمحاولة تجنب إمكانية اعتراض دولة ما على مناقشة اجتماع أو اثنين. لذلك توجد مشكلة بهذا الصدد. ولا يوجد شيء ما يمكن وصفه بسهولة.

من ناحية أخرى، أعتقد أن اليابان قد أشارت إلى مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في الآلية المُمَكَّنة. وأعتقد أننا لم نناقش هذا الأمر باستفاضة. ويسعدني سماع وجهة نظر

هذه الدول أو أي دول أخرى بخصوص قراراتهم فيما يتعلق بإمكانية مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في كيفية تصور ذلك. وأعتقد أنه من المهم للغاية لنا جميعًا سماع أن هذه الطريقة لم تتم مناقشتها باستفاضة في اللجنة الاستشارية الحكومية. وأعتقد أن هذا قد يعطينا مساحة للمناورة بمجرد التوصل إلى اتفاق فيما بيننا، على سبيل المثال، يمكننا الموافقة على أن اللجنة الاستشارية الحكومية يمكنها المشاركة في الآلية الممكنة كمشارك تقريري أو غير ذلك. وأعتقد أننا نحتاج إلى الوضوح في هذا الوقت. ليس لدينا الكثير من الوقت. فقد طُلِب منا اتخاذ قرارات في جو من الريبة. ولكن لم تتم مناقشة الاستثناء باستفاضة. وفقًا لمدى الصراحة التي تتمتع بها للدول والمفوضين بشأن موقفهم، سيساعدنا هذا الأمر كثيرًا.

وفي النهاية، لنتذكر مدى الاختلاف في النظام الحالي الذي يمكننا المشاركة به، يمكن أن نبذل قصارى جهدنا، بحسن نية، كي يحدث ذلك، فنحن، كدولة، لم يُطلَب منا أبدًا إبداء آرائنا بشأن القواعد التي تحكمنا. حيث يختلف الأمر جوهريًا في نظام ما بعد الانتقال الذي يُطلب فيه من الدول الالتزام بقواعد الموافقة على القرارات أو التصديق عليها. لذا أعتقد أن المبدأ القائل بأننا لدينا موقفًا حاليًا لا يروق للجنة الاستشارية الحكومية بالتالي ينبغي لنا إجراء بعض المعالجات بهذا الصدد -- وأعتقد أن ذلك لا يمثل معضلة أمامنا. ولذلك أعتقد أننا حققنا تقدمًا هنا. وأعتقد أنه للمرة الأولى كدول، دول ذات سيادة، طُلِب منا المشاركة في نشاط يختلف إلى حدٍ كبير عن المناقشة التي أجريناها حتى الآن. كما طُلِب منا إلى صياغة نظام جديد للموافقة على ذلك أو التوقيع عليه.

بالإضافة إلى ذلك، حسب فهمنا، علينا التأكد من أننا لن نقبل الإجراءات السيئة فيما يتعلق بما نريد القيام به في المستقبل بخصوص نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل البرازيل. لدينا خمسة أسماء أخرى على القائمة. فهل ينبغي لنا مواصلة العمل معها ومن ثم إنهاء اختبار الإجهاد رقم 11 ثم أخذ استراحة لاحتساء القهوة؟ أم هل تريدون الاضطلاع بذلك بعد أخذ استراحة لاحتساء القهوة؟ حيث أعتقد أن الزملاء يميلون إلى إنهاء القائمة.

ولكن، تذكروا، أنكن تقفون حائلاً بيننا وبين استراحة احتساء القهوة صباح يوم الأحد. لذا يُرجى الإيجاز. وشكرًا.

النرويج.

المتحدث باسم دولة النرويج: وشكرًا. أعتقد أننا سنقدم تعليقًا قصيرًا للغاية. فقد سمعنا العديد من الزملاء يبدون آرائهم اليوم. وبالطبع، نحن ندرك أن هذه تسوية مطروحة أمامنا وعلينا اتخاذ قرار بشأنها.

فنحن لدينا تعليقًا واحدًا فقط. وهو يتعلق بأمرٍ قد أشرنا إليه بالأمس خلال المناقشة للوصول إلى الصيغة المستنبطة. حيث ذكره رؤساء مجموعة العمل عبر المجتمع. فقد شهدنا تقديم هذا المقترح.

ويُتعد الصيغة المستنبطة هي آخر ما لدينا. ولكن تتمثل مخاوفنا فقط في أننا لسنا واثقون من ضرورة هذه الصيغة المستنبطة. كما أننا لسنا واثقون من جدوى هذا الأمر بالفعل عندما يتعلق الأمر بتعزيز مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية القوية.

ولا يقتصر الأمر على ما إذا كنا سنتوخى الحذر بشأن ما تقوله اللجنة الاستشارية الحكومية أم لا. ونظرًا لذلك، إذا قدمنا مشورتنا صراحةً وستؤخذ هذه المشورة بعين الاعتبار من قبل مجلس الإدارة حيث توضح صراحةً -- فهم يعملون على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فعلينا الانتظار حتى تتخذ اللجنة الاستشارية الحكومية قرارها أو تُعزِّز العملية بخصوص هذه المشورة. ونحن نشعر ببعض القلق نظرًا لأن هذا الأمر قد يأخذ فترة ويضيف بُعدًا آخرًا إلى القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة بخصوص مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

وهذا ما يثير مخاوفنا بشأن ذلك.

لذا، أعتقد أن علينا التدقيق لاكتشاف ما في الأمر. وأعتقد أن هناك شيء ما ينبغي توضيحه أثناء العمل. ولكن أود فقط أن أعلق على الصيغة المستنبطة بخصوص السجل. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لكِ، ممثلة النرويج. ممثل السويد.

ممثل السويد: شكرًا لك، سيادة الرئيس. طاب صباحكم جميعًا.

بالنظر إلى المقترح الذي أمامنا اليوم، لم تطب اللجنة الاستشارية الحكومية مطلقًا اختبار الإجهاد رقم 18. ولكن طلبت مجموعات أخرى القيام بذلك ولا يمكننا تجاهل هذا الأمر. فها هو الأمر.

بالإضافة إلى ذلك، لا يُعد المقترح كل ما طلبناه. كما كانت عملية الوصول إلى هنا صعبة. فنحن نعلم كل هذا.

وكل ذلك يتم التعبير عنه في بيان الأقلية. وهذا أمر جيد. فهذا ما ينبغي أن يكون. وهذا جزء من المقترح. وتعد بيانات الأقلية جزء من المقترح، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

فعندما يتعلق الأمر بمقترح كهذا، فنحن نرى أن إيران قد أجرت مراجعة جيدة جدًا لذلك. وشكراً لكم على كل ذلك، وشكرًا لكم جميعًا على كل ما قدمتموه بخصوص مجموعة العمل عبر المجتمعات.

كما اتخذنا القرارات نفسها كما فعل ممثلو الدنمارك والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وغيرهم. لذا أراد ممثل السويد أن يقول أننا ندعم المقترح في التوصية رقم 11.

الرئيس شنايدر: شكراً لممثل السويد. ممثل المفوضية الأوروبية.

ممثل المفوضية الأوروبية: نعم. شكرًا جزيلاً لكم. وستسرون عندما تعلمون أنني سأبدي تعليقًا قصيرًا، كما أنني سأوجز.

فقد أردت أن أعلق على عدد من التوضيحات التي تشغلكم. وأعتقد أننا جميعنا نفهم ذلك. فقد عبروا عن ذلك بكل فصاحة وصراحة.

ولكن أعتقد أن ممثل إيران وغيره من الممثلين قد أشاروا أيضًا إلى أن هناك أعضاء آخرون بالمجتمع قلقين للغاية بشأن التأثير المتزايد ودور اللجنة الاستشارية الحكومية في مرحلة ما بعد انتقال ICANN.

وأعتقد أنه سيكون من المفيد للغاية لنا أن نأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار. وبالنظر إلى الصورة ككل -- فلا أقول أن أحد الطرفين محق والآخر مخطئ. ليس الأمر كذلك -- علينا نظر هذه المسائل كلها.

كما علق بعض منكم على وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشكلٍ صحيح.

وللإيجاز في هذا الصدد، لأنني سأقتبس مقولاتهم -- فأنا أتساءل عما إذا كان الأمين العام سيتناول الأمر مرة أخرى أم لا، فقط لأجل إعادة تجميع هذه النقاط التي لا أملك الوقت الكافي لقراءتها -- الفقرة 55-58 بحوكمة الإنترنت من وثيقة القمة العالمية لمجتمع المعلومات؟ أعتقد أنه من المفيد للغاية وضع ذلك في السياق ومساعدتنا على التفكير في هذا الأمر برمته.

شكرًا جزيلاً لكم. وأعتقد أننا سنواصل العمل بهذه القائمة. فهذه هي استراحة احتساء القهوة.

الرئيس شنايدر: لا، لست أنت.

ممثل المفوضية الأوروبية: أوه.

الرئيس شنايدر: لدي ممثل إسبانيا وممثل مصر على القائمة. وهذه القائمة مغلقة. حسنًا. ممثل سويسرا. وبالمناسبة، ممثل أيرلندا، نعم. لقد فوتك بطريقةٍ ما. لقد نسيناك. لذا معنا ممثليّ سويسرا وأيرلندا. يرجى التحدث باختصار. لقد تم إغلاق قائمة الانتظار. ممثل تركيا. حسنًا. إنه الأخير. وبعده -- حسنًا، يرجى التحدث باختصار.

ممثل إسبانيا. آخرون. ليس هذا ممثل إيران. قد يكون ممثل أيرلندا على الأرجح. لقد كان -- حسنًا. لقد كانوا ممثلي إسبانيا وأيرلندا ومصر وسويسرا وتركيا. حسنًا.

ممثل إسبانيا: شكرًا لك، توماس. ممثل إسبانيا يتحدث. شكرًا لك، توماس. سوف أتحدث إليكم باللغة الإسبانية. سأحاول الإيجاز.

كما تعلمون، لقد شاركت إسبانيًا بنشاط في مجموعة العمل عبر المجتمع لتعزيز المساءلة. ولن أكرر ما قاله زميلنا المتميز كافوس. لقد امتدت العملية لوقت طويل جدًا. ولم يتم تحديد ذلك جيدًا. لقد كان الأمر معقدًا. وصعب في بعض الأوقات. حيث ألقى ذلك المزيد من العمل على عاتقنا، بالرغم من أنه كانت هناك جهود بذلها الرؤساء بالمشاركة لتبسيط الأمور.

وقد لا يفي المقترح بكل ما ذكرناه في بيان دبلن الرسمي. وقد يتضمن ذلك بعض الأحكام التي لا ترضينا. ولكننا ننظر هنا نص التسوية الذي تم التفاوض علية من قبل أصحاب المصلحة جميعًا. وتوقعنا أن يتفاعل أصحاب المصلحة جميعهم مع هذا النص، نظرًا لأنهم يناقشون الأمر خلال هذا الأسبوع.

ويتضمن هذا النص مجموعة، نأمل أن تكون مجموعة متوازنة، تتيح للحكومة في المقام الأول مواصلة تقديم مشورتها بنشاط فيما يتعلق بالسياسة العامة داخل ICANN وحماية المصلحة العامة مثل الأعضاء الذين يتمتعون بكامل حقوقهم في المجتمع المُمَكَّن مع إجراءات العمل ومنهجياته. كما أعتقد أننا نحتاج أيضًا إلى تقييم بعض الجوانب الأخرى في المقترحات مثل تنظيم هيئة المراجعة المستقلة وتعزيز لآليات التحكم والمساءلة بوجهٍ عام. كما لدينا مسار العمل رقم 2 لمواصلة العمل على موضوعات مثل التنوع والاختصاص.

وفي نهاية المطاف، لا ينبغي لنا إغفال حقيقة أن الهدف النهائي هو منع إشراف ICANN عن طريق حكومة واحدة فقط.

لذا فنحن نأمل في أن تكون اللجنة الاستشارية الحكومية على دراية بأهمية هذه النقطة في الوقت الحالي مع الموافقة على المقترح النهائي لمجموعة العمل عبر المجتمعات كما يمكن أن تنتهي عملية الانتقال هذه. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل إسبانيا. ممثل أيرلندا.

ممثل أيرلندا: أود فقط القول أننا ندعم الوضع الحالي للجنة الاستشارية الحكومية بشأن توافق الآراء حول مجلس إدارة ICANN. ولا نعرض التوصية على أنها فرض على اللجنة الاستشارية الحكومية، وبدلاً من ذلك، ننظر إليها على أنها تعليمات واضحة فيما يتعلق بتعامل مجلس الإدارة مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

كما نعرض التغيير الإيجابي المقترح لحد رفض مجلس الإدارة لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية من الأغلبية بنسبة 60% والاعتقاد بأن المشاركة المتزايدة التي يعززها نموذج المجتمع المُمَكَّن قد تساعد على تقوية نموذج أصحاب المصلحة. ولهذه الأسباب، فنحن ندعم التوصيات.

الرئيس شنايدر: وشكرًا. مصر.

ممثل مصر: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

وشكرًا لكافة الزملاء على وجهات نظرهم القيمة.

وأود مشاركة النقاط التالية سريعًا جدًا: أولاً، أود التأكيد على أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه الحكومات ومرحلة ما قبل انتقال IANA وما بعدها حيث يعد جزءًا أساسيًا من المجتمع الذي يقدم وجهة نظر فريدة لمشكلات السياسة العامة.

كما أرى أن أننا لا ينبغي أن نقلل من أهمية مواصلة اللجنة الاستشارية الحكومية عملها نحو الوصول إلى توافق في الآراء والذي يتيح سماع أصوات الحكومات ونظرها، مع إيلاء اهتمام أكبر لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية وتسهيل دور مجلس الإدارة في تنفيذ مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. وفي الوقت نفسه، ينبغي السماح للجنة الاستشارية الحكومية بالمحافظة على استقلاليتها في اتخاذ قراراتها الخاصة وتحديد طرق عملها الخاصة.

وباعتباره مبدأً أساسيًا، أود التأكيد على أهمية عدم تمكين دور أي مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة أو استبعاده أو التقليل منه. وينبغي لمؤسسة ICANN المحافظة على وجود مكان شامل يمكن لأصحاب المصلحة الحضور والمشاركة به.

ولا يعني العمل في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين أنه على جميع أصحاب المصلحة العمل بالطريقة نفسها أو مشاركة وجهات النظر نفسها أو الاهتمام بالمصالح نفسها.

على العكس. من أجل ازدهار هذا النموذج، على جميع أصحاب المصلحة احترام طرق عمل الغير ومختلف وجهات النظر والمصالح المختلفة ومواصلة محاولة التوصل إلى طرق مشتركة للمضي قدمًا.

لذا، مع تنفيذ هذا النموذج الجديد، ينبغي لنا أن نعطيه وقتًا كافيًا والسماح له بالتطور والتناغم حسب الحاجة وحسبما يكون مناسبًا ووفق ما يتفق عليه المجتمع.

وبالتالي في المجمل، فإن الأمر برمته ليس ممتازًا. بالرغم من ذلك، مع إبداء حسن النية وروح التعاون، أعتقد أنه لا ينبغي أن نسمح للتفاصيل بأن تشتتنا عن الهدف العام المتمثل في انتقال الدور القيادي الي تلعبه IANA في الإشراف على المجتمع العالمي ونأمل في أن نتمكن من المحافظة على قدرٍ من المرونة مع تطور هذا النموذج الجديد. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل مصر. ممثل سويسرا.

ممثل سويسرا: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

سأوجز في كلامي للغاية. نظرًا لأن منال من مصر ورافا من إسبانيا تناولا معظمهم النقاط التي كنت أود تناولها.

في الأساس، من جديد، أود إلقاء نظرة على الصورة الأكبر مع الإحاطة بكل الأمور الجارية والتي قد لا تلقى قبولاً لدى الكثير منا، وأعتقد أن هذا القرار مفيد للغاية فيما يتعلق بمخاوف الآخرين وآرائهم. وكما قال ممثل السويد، ينبغي أخذ ذلك بعين الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك -- ينبغي لنا التطلع إلى ذلك. كما أن هناك الكثير من العمل على هذه التوصيات لتنفيذها. كما أن هناك درجات غير هامة من المرونة مضمنة كما في التوصيات. على سبيل المثال، بشأن كيفية تنقح اللجنة الاستشارية الحكومية إجراءات التشغيل الخاصة بها للتعامل مع الاعتراضات لمعرفة كيفي يمكن تجنب المواقف التي يمكن خلالها لدولة واحدة مواصلة الاعتراض على وقت غير محدد.

لذا أعتقد أنه ينبغي التركيز على ذلك ومعرفة الاحتمالات التي أمامنا واعتبار أن هذه بعض الجوانب الإشكالية بأحد التوصيات الـ 12. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لممثل سويسرا. ممثل تركيا.

ممثل تركيا: شكرًا لك، توماس. أنا آخر شخص، لذا سأتحدث باختصار. لن أكرر التعليقات نفسها أو التعليقات المشابهة التي أشار إليها مثلو الدول الداعمين للمقترح. ولكن، أود الإشارة إلى أن ممثل تركيا يدعم المقترح ويؤكد على اختبار الإجهاد رقم 8. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل تركيا. ولذا سنأخذ استراحة لاحتساء القهوة. أقترح أن نجتمع مرة أخرى في تمام الساعة 10:45.

أرى أن ممثل إيطاليا يجلس في المؤخرة. لديك 10 ثوانٍ أخرى. وشكرًا. حيث سنأخذ استراحة لاحتساء القهوة بلا ريب.

ممثل إيطاليا: شكرًا سيادة الرئيس. وشكرًا. سوف أُوجز.

لقد شاركت إيطاليا بنشاط، كما تعلمون، في منتدى مساءلة ICANN. إن ما نذكره دائمًا ونريد أن نؤكد عليه مرة أخرى عليه بخصوص السجل، هو أن الحكومات لديها مساءلة أساسية قانونية وسياسية لحماية المصلحة العامة فيما يتعلق بمشكلات السياسة العامة ومن ثم على المستوى الوطني.

بالتركيز على زميلنا المتميز من إسبانيا، فإن إيطاليا ترى أن المقترح يمثل حل وسط يرضي جميع الأطراف. فهو ليس الحل الأمثل، ولكنه حل وسط جيد.

لذا فقد التزمت إيطاليا بإنجاح المنتدى وتأمل في دعم اللجنة الاستشارية الحكومية بالكامل. ولكن إيطاليا تريد إعادة التأكيد على أهمية دور اللجنة الاستشارية الحكومية في الاستنتاج والمشكلات السياسية التي تروج لها. شكرًا سيدي الرئيس.

الرئيس شنايدر: شكرا لك، ممثل إيطاليا.

لذا سنجتمع في تمام الساعة 10:45. وينبغي أن أخبركم بأنه علىّ المغادرة في تمام الساعة 11:45 نظرًا لأنني سأقابل الوزير المغربي للتحضير لاجتماع رفيع المستوى. فلم يتبقَ أمامنا متسع من الوقت. وسيتولى نائب الرئيس إدارة ما تبقى من الجلسة حتى موعد الغطاء. وسأعود إليكم بعد الغذاء. لذا تستمر استراحة احتساء القهوة حتى تمام الساعة 10:45. وشكرًا.

[ استراحة لاحتساء القهوة ]

الرئيس شنايدر: تفضلوا بالجلوس، شكرًا لكم. لنستأنف الجلسة. سيقدم توم إعلانًا بشأن جلسة أمس ولكننا لم نتخذ قرارًا ورتبنا لعقد اجتماع مع منظمة دعم أسماء رمز البلد. شكرًا لك، توم.

توم ديل: شكرًا لك، توماس. تتذكرون أن اللجنة الاستشارية الحكومية أُبلِغت بالجلسة الاستثنائية التي ستُعقد على هامش الاجتماع بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومنظمة دعم أسماء رمز البلد يوم الثلاثاء من 11:00 إلى 12:00. وثمة اقتراح باجتماع مجموعة العمل المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي أثناء جلسة الثلاثاء. ستعقد مجموعة العمل - المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي التابعة للجنة الاستشارية الحكومية- اجتماعها في الوقت المذكور متيحةً وقت غداء لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية غير المعنيين بذلك. هذا هو الاقتراح. أبدت مجموعة العمل موافقتها على هذا المقترح وأعتقد أن رئيس الجلسة موافق عليه أيضًا. لذا، ستنعقد مجموعة عمل للجنة الاستشارية الحكومية بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي في الوقت المذكور بدلًا من منظمة دعم أسماء رمز البلد ما لم تبد اللجنة أي اعتراض على ذلك. شكرًا لك، توماس.

الرئيس شنايدر: وشكرًا. هل تتفقون معي؟

متحدث غير معروف: (الميكروفون موقوف).

الرئيس شنايدر: حسنًا. لا أرى أي اعتراض على المقترح، لذا سننفذه. وشكرًا. لنعود إلى ما كنا عليه قبل استراحة القهوة، أرى بوضوح مستويات مختلفة من عدم الرضا عن التقرير، وعن الاقتراح محل المناقشة اليوم. وهذا واضح. لنناقش موضوع الدولة -- بيان الاقلية لمجموعة العمل عبر المجتمعات الذي يعد أقلية لمجموعة العمل عبر المجتمعات التي أيدت هذه الشواغل المنشورة والمسجلة كجزء من الحزمة التي أرسلت إلى المنظمات

الداعمة واللجان الاستشارية والتي تمثل المنظمات الأعضاء وأرى أن نحاول مراجعة هذه التدخلات المذكورة على وجه التحديد قبل الاستراحة حتى تتكون لدينا صورة كاملة لهذه الممارسة -- دعونا نقيِّم النقاط التي نتفق جميعًا على أنها تحسنًا في الوضع الراهن مع التشديد على مساءلة ICANN وتمكينها ثم مقارنة هذه النقاط في ضوء العناصر التي قد نتفق أو نختلف عليها وأرى ضرورة أن نحاول التوصل إلى إجماع يدعم الاقتراح كما هو بحسناته وسيئاته. وأعتقد أن هذه هي أفضل نتيجة يمكنا تحقيقها لأسباب عدة، واضعين في الاعتبار ما سمعناه هذا الصباح. لذينا وقت لمناقشة هذا الموضوع حتى 12:30. سوف أغادر الساعة 11:30، وسيتولى نائب الرئيس إدارة الجلسة. وسيتاح لنا المزيد من الوقت لمناقشة هذا الموضوع يوم الثلاثاء.

إن توصلنا إلى اجماع بشان إبلاغ مجموعة العمل عبر المجتمعات اليوم، سيعطي هذا دلالة واضحة على قبولنا للمقترح كما هو وسيرسل هذا رسالة قوية إلى أولئك الذين يشككون في عناصره مفادها أنهم هم الوحيدون الذين يفكرون في تغيير المقترح، بل سيكون حافزًا لأولئك المترددين بشأنه لقبوله دون أي تغيير إضافي. يجب أن نأخذ في اعتبارنا لما يجري حاليًا والمناقشات التي تتم في هذه الغرفة والمؤتمر الذي يجري في الغرفة المجاورة، وهذا للعلم والإحاطة.

حسنًا، لدينا تبادل آراء بشأن التوصيتين 1 و2، وتبادل آراء آخر بشأن التوصية 11. ولا يبدوا أن هناك أي إشكالية بشأن التوصيات الأخرى. أرى أن نشرع في تقييم حزمة هذا التقرير والتوصل إلى تسوية بشأنها وننتظر موافقة اللجنة الاستشارية الحكومية على دعم حزمة التسوية. وشكرًا. إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، سيادة الرئيس. نحن ممتنون جدًا لإحاطتكم إيانا بوجود مجموعات أخرى تتناول المسألة في نفس التوقيت. أعتقد أنه من الأفضل أن نعجل بالتوصل إلى قرار، وإلا سيسبقنا الآخرون إلى ذلك.

وهناك ميل إلى عدم ترك المسائل محل النقاش دون تغيير في المجموعات الأخرى. لذا، يجب أن نكون حريصين جدًا بشأن ذلك. فإن لم نتوصل إلى قرار سريع، فيجب أن يكون لنا توجهًا عامًا على الأقل.

الأمر الثاني الذي أشرت إليه هو القواعد الذهبية في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الدولي للاتصالات والتي كانت ناجحة منذ 1865 في الاتحاد الدولي للاتصالات ومنذ 1945 في الأمم المتحدة والتي تقضي بألا تخرج الحكومة دون إجماع. فلا مشكلة دون حل. ليس هناك قبول مطلق ولا ينبغي أن يكون هناك رفض مطلق. فينبغي إيجاد تسوية بين الأمرين. هذه هي القاعدة الذهبية، والتي أرى بضرورة اتباعها. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك ممثل إيران. ممثل المجر.

ممثل المجر: شكرًا لك، توماس. تعليقًا على ما تفضل به السيد أراستيه. في البداية، أود أن أرحب بجميع المشاركين في مجموعة العمل عبر المجتمعات. أدرك تمامًا أن المفاوضات المتعددة الأطراف تكون صعبة للغاية. ولكن هناك أمر يعتبر أصعب، وهو تعدد أصحاب المصلحة. لقد واجهت ذلك من قبل. يجب ألا نغفل أن ICANN من أصحاب المصلحة المتعددين ولكنها شركة خاصة. كان هناك إشارة إلى WSIS+10 سابقًا وإلى نتائج وثيقة نيويورك سبتمبر الماضي والتي أشارت إلى جدول أعمال اجتماع تونس. فمع الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات التي لا تشارك على المستوى التقني وفي العمليات اليومية.

الآن، في حالة اللجنة الاستشارية الحكومية، تمت الإشارة إلى أن ليس لدينا عضو مجلس إدارة منتخب وغير مشتركين في لجنة الترشيح. أعتقد أن هذه هي الطريقة لفعل ذلك، وإلا سنكون معارضين لجدول أعمال اجتماع تونس. لدي أيضا بعض الشواغل بشأن دور اللجنة الاستشارية الحكومية في إقالة أعضاء مجلس الإدارة أو المشاركة في إقالة المجلس بأكمله. وأعتقد أننا ملتزمون بما نُصّ عليه في جدول أعمال اجتماع تونس.

بالعودة إلى الحديث عن الحزمة، أري أن المقترح الذي أورده رئيس الجلسة ليس مثاليًا ولكن نعلم جميعًا أن التشبث بالمثالية يجعلنا لا نقدِّر إلى الأشياء الجيدة. وأعتقد أن المقترح جيد من وجهة نظري الشخصية.

كما أشار ممثل مصر في مشاركته، دعونا ننتقل إلى الموضوع التالي ونحاول أن نكون بنائين وسيتاح لنا المزيد من الوقت للتعديل لاحقًا. شكرًا لك، سيدي الرئيس.

الرئيس شنايدر: شكرًا لممثل المجر. هل توجد آراء أخرى؟ النرويج.

المتحدث باسم دولة النرويج: نعم. شكرًا سيادة الرئيس على توضيح النقاط التي سنعلق عليها.

وكما تعلمون جميعًا، سبق أن عبرنا عن وجود مسائل لا نؤيدها في اختبار الإجهاد 18، ونوافق أيضًا مع كل التعليقات الذي أدلى بها ممثل البرازيل والتي تتلخص في أننا لا نحب فرض الشروط على اللجنة الاستشارية الحكومية.

وعلاوة على ذلك، كما ذكرتم في المقدمة فيما يخص التعامل مع هذا المقترح بمحاسنه ومساوئه محزمة، فنحن على استعداد لقبوله كحزمة وتسوية. وأتفق أيضًا مع ممثل المجر حين قال إن المقترح ليس مثاليًا. إن النقاط التي نريد تغييرها كثيرة، ولكننا على استعداد لدعمه على أساس أن اللجنة الاستشارية الحكومية هي التي وضعته بصفتها منظمة عضو وباعتبار أنه حزمة شاملة. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لكِ، ممثلة النرويج. لدي البرازيل ثم كندا.

ممثل البرازيل: شكرًا سيدي الرئيس. أعتقد أن هذا النقاش ممتع وخصب. لقد سمعنا أن العديد من الوفود لديها تحفظات جدية ومدروسة للغاية بشأن بعض جوانب المقترح. لقد نما إلى علمنا أن

الآخرين يمكنهم دعم المقترح، على مضض في حالات وبحماس شديد في حالات أخرى. وبعد ذلك، نجد دعوات متكررة للجميع بقبول المقترح نفسه الذي قوبل برفض قاطع من قبل آخرين. وهذا يتعارض مع المألوف في هذا النوع من المناقشات.

لقد سمعت ما قاله السيد كافوس أراستيه. لقد عملت في السلك الدبلوماسي لثلاثة عقود وخدمت لدى الأمم المتحدة. وأنا لا أذكر أن الحكومات تبني قراراتها على الإجماع دومًا. بل أؤمن أن هذا غير شائع في بعض المجالات مثل حقوق الإنسان. أعتقد أن هذا هو الاستثناء الذي سيكون فيه القرار بالإجماع.

لذا، أعتقد أنه ليس من الإنصاف القول بأن قل قرار اتخذته الأم المتحدة منذ 1945 -- أعتقد أن هذا مردود برمته مع كامل احترامي وتقديري.

وبما قيل، أعتقد أنه علينا التوصل إلى طريق يحقق الإجماع في ظل اختلاف آراء الأعضاء بين مؤيد ومعارض وهذا هو رأي الوفد الذي أحضر فيه. لا يمكنني التحدث نيابة عن الحكومات الأخرى، ولكن في حالتنا هذه لا يمكننا التمسك بتحقيق إجماع يدعم هذا المقترح، وخصوصًا بعض العناصر الأساسية التي تعنى بالافتراض الأساسي الخاص بالطريقة التي ينبغي أن يستمر بها نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. وما زال يفصلنا الكثير عن تحقيق ذلك. وأعتقد أن هذه سابقة سيئة. أعتقد أن ما نقوم به هنا هو شيء مبتكر، شيء فريد لا مثيل له. فهذه هي أول دعوة توجه إلينا للعمل في بيئة أصحاب مصلحة متعددين لسن أو المساعدة في سن قواعد جديدة نقبلها ونلتزم بها. وأرى أن هذه من الخطوات بالغة الأهمية والتي نتخذها كحكومة. وبالطبع، نحن على استعداد للتسوية. نحن مستعدون للتنازل كثيرًا، ولكن هناك حدود لذلك كما أشرت. نعتقد أن المقترح تجاوز هذه الحدود في بعض جوانبه، وهذا رأي الوفد على الأقل، فأنا أريد أن أكون واضحًا للغاية بشأن هذا ولست أتحدث بشأن --الأخرى بسبب بيان الأقلية. لا يستطيع وفدي دعم الإجماع ضمن اللجنة الاستشارية الحكومية لدعم المقترح. بل أعتقد أنه يتعارض مع كل شيء حققناه على مدار السنوات القليلة الماضية. فهو يتعارض مع -- الرسالة التي تبناها اجتماع NETmundial. ويتعارض كذلك مع الرسالة التي تبناها اجتماع WSIS+10. ويتعارض مع المبدأ القائل بضرورة مشاركة أصحاب المصلحة كلهم مشاركة كاملة حتى يتسنى لهم تأدية أدوارهم ومسؤولياتهم.

ولهذا، يجب أن نحترم مواقف الدول الأخرى، فلديهم وجهات نظر مختلفة في هذا الشأن. وأعتقد أن هذا -- ولكن ليس من الإنصاف أن نأخذ برأي طرف واحد من المعادلة والتخلص من قناعات الطرف الآخر، والتمسك بالإجماع لغرض الإجماع فحسب. وهذه ليست الطريقة التي ينبغي أن تتبعها الحكومات. وهي بالتأكيد ليست الطريقة التي تود حكومتي أن تعمل بها. ونحن لا نعتقد أننا نعطل العملية بفعل ذلك. ولا نعتقد بأن تلك هي القضية. ندرك أن العملية ستستمر على أية حال، أيًا كان القرار الذي ستتخذه اللجنة الاستشارية الحكومية سواء كان هناك إجماع أم لم يكن. نعتقد أن اللجنة الاستشارية الحكومية ستؤيد المقترح -- وأنه سينفَّذ لأن هذا هو ما يريده أغلبية المجتمع بما فيها عدد من الحكومات. لذا، نحن مرتاحون حيال هذا الأمر. يمكننا أن نقبل ذلك لأنن أؤمن بأن هذا جزء من اللعبة، ومن العمل في بيئة تضم أحاب مصلحة متعددين. ولكني أعتقد أنه من الكثير أن تطلب من طرف أن يوافق على مقترح أبدى تحفظات شديدة عليه لأنه لا يعكس موقفه. وأعتقد أن الاحترام الذي نكنه لبعضنا يقتضي أن نوافق على ألا يكون هناك إجماع لا بالتأييد ولا بالرفض وهذا هو رأينا. فهكذا ستستمر العملية وسيتم الانتقال وسيُعتمد المقترح، وسنحدد الخطوات التي سنتخذها في هذا الشأن فيما بعد. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل البرازيل. بطبيعة الحال، فإنه يكفل لكل دولة ذات سيادة الحق في أن تقرر موقفها بنفسها، أريد أن تكون هذه النقطة واضحة للغاية. أعتقد أنه سيتوفر لدينا في النهاية ثلاثة خيارات لاختيار أحدها أو للاتفاق عليها. الخيار الأول هو تأييد المقترح مع الإشارة إلى بيان أو شواغل الأقلية التي نعترف بوجودها. الخيار الثاني هو عدم معارضة المضي قدمًا في تنفيذ المقترح. وهذا ما فعلناه مع تقرير مجموعة العمل عبر المجتمع في شهر يونيو العام الماضي، وهو ما يمثل مستوى أخر من الإقرار أو يعطي إشارة أخرى. أما الخيار الثالث، فهو أن نتفق على عدم وجود إجماع على موقف بعينه أو أنه ليس لدينًا موقفًا وهو ما يعد مختلفًا عن عدم المعارضة. أعتقد أنه يجب على كل منا النظر في تبعات كلٍ من هذا الخيارات على عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المستقبلي، أو التصور الذي سيأخذه بقية المجتمع عن اللجنة، وأنه يجب أن نشارك جميعًا في تقييم أفضل النتائج التي قد تتأتى من موقف اللجنة بشأن هذه المسألة بوصفها منظمة عضو في هذا الاجتماع.

ولكن -بالطبع- هذا مرهون بتحديد كل حكومة ذات سيادة موقفها الخاص. أعتقد أن هذا واضح للغاية. كندا.

ممثل كندا: شكرًا سيادة الرئيس على إتاحة الكلمة لي وعلى هذه الملاحظات القيمة. أتوجه بحديثي إلى الجهات المؤيدة والأخرى غير المؤيدة وأود أن أشير إلى أن دولة كندا ليس لديها أي شواغل بشأن اضطلاع اللجنة الاستشارية الحكومية بدور تقريري في آلية تمكين المجتمع. نرى أن اللجنة الاستشارية الحكومية تقوم بدور استشاري مؤثر بالنسبة للمجلس، لذا فنحن عازمون على التسوية وعلى رؤية الطريقة التي تم بها تحديد آلية تمكين المجتمع ولكن طريقة مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية هو أمر مرهون باللجنة نفسها.

لذا، بالنسبة لنا، هذه تسوية. ونرى في هذا الأمر حزمة متوازنة وشاملة. وأعتقد أنه لأمر في غاية الأهميَّة أن نرّكز على النقاط الإيجابية في المقترح. تحل آلية تمكين المجتمع محل إشراف U.S. وأعتقد أن هذا إيجابي بصورة كبيرة بالنسبة للمجتمع. ولدينا أيضًا الزيادة في العتبة إلى 60 % والتي تمثل تحركًا إيجابيًا للغاية. وهكذا، نرى أن المقترح يتماشى مع بنموذج ICANN لأصحاب المصلحة المتعددين ويتماشى مع الدور البارز الذي تلعبه اللجنة الاستشارية الحكومية لدى ICANN لتوفير مشورة سياسية عامة عالية المستوى. إن انتقال الإشراف يمثل فرصة هائلة لدعم عولمة المنظمات الفنية المعنية بالإنترنت. وندعو جميع الأطراف إلى حسن استغلال هذه الفرصة. لقد حانت اللحظة الفارقة، دعونا نستغلها ونبدي الدعم للجنة الاستشارية الحكومية فيما يخص هذا المقترح. وختامًا، تؤيد تنفيذ المقترح. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً لممثل كندا. المملكة المتحدة.

ممثل المملكة المتحدة: نعم. شكرًا لك، سيادة الرئيس. أولًا، أود أن أسجل تأييدي للموقف الذي تفضل به الزميل ممثل كندا، وأعرب عن شكري للسيد الرئيس على توضيحه الخاص بالخيارات المقترحة. ومن بين الخيارات الثلاثة المطروحة، أود ان أسجل تأييدي للخيار الأول لإرسال رسالة إيجابية دعمًا للتقرير التكميلي والذي يتضمن بيان الأقلية كما تفضل ممثل السويد بتذكيرنا في وقت سابق. وأود أن أضيف إلى النقطة التي أعتقد أن زميلتنا ممثلة مصر قد فصلتها بإطناب وحرفية بشأن الخطوة التالية، والتي أوضح ممثل البرازيل أيضًا بأنه شيء متروك لنا لنتوقعه.

وهذا لتذكير الزملاء هنا بأنه توجد مرحلة تنفيذ، وأنه يُتوقع من المنظمات الأعضاء المشاركة في التنفيذ.

وأرى في هذا فرصة للعمل على تحسين العناصر- بما يشمل إطار العمل الخاص بالمشاركة وآلية التمكين وكيفية الدور الاستشاري -- ومجددا أكرر موقف المملكة المتحدة والذي هو موقف كندا وغيرها والذي يقول بأنه لا يمكننا الموافقة على المشاركة كدائرة انتخابية تقريرية في إطار العمل، أي المشاركة بالاقتراع. نحن لا ندعم ذلك، ولكن تأكد أن الدور الاستشاري الذي نختص به موضح تمامًا. ولقد تقدم زميلنا ممثل البرازيل بطلب قيم للغاية، وهو أن نحدد الطريقة التي نوضح بها الدور الاستشاري. لقد تقدمت باقتراحات مبدئية في قرارات مجموعة العمل عبر المجتمعات بشأن النقاط التي ينبغي التركيز عليها ونوع وضوح العملية ومصداقيتها والخطوات التي ينبغي اتخاذها لمجموعة العمل عبر المجتمع حتى يتسنى لها تقديم المشورة ورد المجتمع بشأن هذه المشورة وكيف تتصرف مجموعة العمل إبان تلقي هذا الرد من المجتمع. ومن وجهة نظرنا، ينبغي تحديد كل هذا بطريقة واضحة ودقيقة ومتوقعة وشفافة. ولذلك، فإنّه يجب علينا العمل على تحقيق هذا في عملية التحسين وذلك بالتعاون مع المجتمع.

لذا، يجب أن ندعوا إلى بيان ينص على تأييد والتزام واضحين بالمساعدة في مرحلة التنفيذ كمنظمات داعمة بوصف ذلك أولوية. بالنسبة لمجموعة العمل عبر المجتمعات، كما سبق وأن ذكرت عندما التقينا مع نائبي الرؤساء لدى مجموعة العمل عبر المجتمعات، فمن المهم أن نحافظ على أنه كأولوية لعمل مجموعة العمل عبر المجتمعات، نتائج مرحلة التنفيذ لمسار العمل 1.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل المملكة المتحدة.

إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

نعم، عندما قلت أنها قاعدة ذهبية، ربما يكون سفيرنا المبجل يفوقني خبرة بمراحل. ربما كانت هذه نقطة صحيحة في التحاد الدولي للاتصالات. وقد توصلنا إلى قرارات بالإجماع مرات عديدة. وكان نجاح الاجتماع يعتمد على الإجماع. فإما الكل راضي أو الكل غير راضي.

ولكن، مع الخيارات الثلاثة التي تطرحها، ربما يكون واحدًا منها فقط هو الأكثر مباشرةً، والذي هو أيضًا، بطريقة أو بأخرى، إن كنت قد استوعبت الأمر بصورة صحيحة المقترح الخاص -- أو المقترح الذي تقدم به سعادة سفير البرازيل والي يقضي ما يلي. ندعم جميع التوصيات باستثناء الوصية رقم 11. وبخصوص التوصية رقم 11، نعرب عن عدم وجود اي اعتراض من جهتنا على إرسال التوصية المذكورة، مشفوعة بالتعليقات الخاصة بها، إلى NTIA. وهذا معناه أنه بالنسبة للتوصية رقم 11، لا يوجد تأييد أو دعم من جانبنا. بيد أننا نوافق على إرسالها وتركها كما هي.

أما الطريقة الأخرى فهي المقترح الأول والقائل بأن نؤيد كل شيء. وهكذا يكون لديكم هذين المقترحين من بين الثلاثة. أما الخيار الثالث، سيدي الرئيس، فإنه من الصعب جدًا أن نقول أنه ليس لدينا إجماع. إن هذا لا يُعد إشارة إيجابية من اللجنة الاستشارية الحكومية إلى العالم الخارجي؛ أن الحكومة التي عكفت على المناقشة لسنوات عديدة أننا ليس لدينا قاعدة تنص على أنه ليس لدينا إجماع؛ أن السلطة المخولة إلينا بطريقة أو أخرى، وهكذا.

لذا، قد تكون هناك حاجة إلى، إن كنت قد فهمت الأمر بصورة صحيحة، مناقشة مقترحين من بين المقترحات الثلاثة التي تفضلت بها بمزيد من التفصيل. أسجل دعمي لكافة المقترحات البسيطة والدقيقة والحاسمة والإيجابية. أسجل دعمي لجميع التوصيات باستثناء الوصية رقم 11. ثم نضيف جملة، "فيما يخص التوصية رقم 11 والاستثناءات المرتبطة بها، ليس لدى اللجنة الاستشارية الحكومية أي اعتراض على إرسال هذه التوصية إلى NTIA."

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك ممثل إيران. وشكرًا لك على مقترحك بتوفير بعض اللغات المقترحة.

وأشعر بأن هذا سيكون صعبًا للغاية. لذا فإنني أميل إلى، في حال توصلنا إلى إجماع بشأن الصياغة، أن نميِّز الشواغل عبر رؤية معينة من خلال بيان الأقلية حيث تكون هذه الشواغل مصاغة على ما أعتقد، معظم الشواغل مصاغة، وأن نحاول ألا نعيد صياغتها لأن ذلك قد يكون صعبًا للغاية.

ولكن، كل الشكر لكم على ما تقدمونه من جهود حثيثة للمساعدة في التوصل إلى اتفاق.

دور اليابان هو التالي.

ممثل اليابان: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

نعرب عن تقديرنا نتيجة المفاوضات في مجموعة العمل عبر المجتمعات حيث انخرط ممثلو المجتمعات، بمن فيهم اللجنة الاستشارية الحكومية، في مناقشة مطولة.

أرى أن الروح هي العامل الأهم إن كنا نريد إجماعًا فيما بين أصحاب المصلحة كلهم في ICANN. إن الأمر بين اللجنة الاستشارية الحكومية بوصفها منظمة داعمة.

لذا، أسجل رغبتي في تأييد ما قاله أسلافي المتحدثين، مثل ممثل المملكة المتحدة وغيره. لدينا وقت للمناقشة في مراحل التنفيذ.

شكرًا جزيلاً لكم.

الرئيس شنايدر: شكراً لممثل اليابان.

ممثل فرنسا.

ممثل فرنسا: شكرًا لك، توماس، لمنحي الكلمة. شكرًا لك توماس، من بين الخيارات الثلاثة التي أوضحنها توًا، تختار فرنسا الخيار الثالث. من البداية، نعتقد أنه لا يوجد إجماع حول هذه المسائل. ومن أجل أن يكون موقفنا أكثر وضوحًا، تعترض فرنسا رسميًا على وجود إجماع. لذلك نعتقد أنه يجب أخذ هذا الموقف بعين الاعتبار.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل فرنسا.

الكلمة لممثل تايلاند.

ممثل تايلاند: شكرًا لك، سيادة الرئيس. تود مملكة تايلاند أن تضم صوتها إلى البلدان السابقة الذين قدموا شكرهم للعمل المُنجز من القبل الجهات العديدة المشاركة في هذه العملية الانتقالية. بالنسبة للحزمة، ندرك أن ذلك التسوية هي السبيل للمضي قدما، ونحن نؤيد المقترح مع بيان الأقلية.

إضافة إلى ذلك، نود أن نلفت انتباهكم إلى أن هذا المقترح يمثل الصورة لكيفية تحقيق التوازن بين السلطة والسيطرة على كل مجتمع في نموذج تعدد أصحاب المصلحة؛ ومع

ذلك، داخل المجتمع نفسه، من المرجح جدا أن تكون هناك حاجة إلى إدخال بعض التغييرات على الإجراءات التشغيلية للمضي قدمًا بالمرحلة الانتقالية. ويتمثل أحد هذه التغييرات في الإشراك المبكر للجنة الاستشارية الحكومية في عملية PDP والتي أعتقد بأن الفرصة ستُتاح أمامنا للمناقشة بشأنها في غضون الأسبوع أو في مرحلة التنفيذ.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل تايلاند.

بيرو.

ممثل البيرو: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أود أن أتحدث باللغة الإسبانية.

تعرب بيرو عن موافقتها التامة على محتوى بيان الأقلية مع التحفظات التي أبداها ممثل حكومة البرازيل. بالنسبة لبيرو، فالموقف غير مقبول. فمن المستحيل أن نؤيد أن يصدر قرارًا مثل هذا من اللجنة الاستشارية الحكومية. لذا فمن جانبنا، نعتقد أنه لن يوجد إجماع في هذا الصدد.

ولا أوافق أيضًا، مع كامل احترامي، مع كافة وجهات النظر التي أُعرِب عنها هذا الصباح بشأن الكيفية التي تعزز بها هذه القرارات نموذج تعدد أصحاب المصلحة. أرى أنها تفعل العكس تمامًا. ولسوء الحظ، لا أعتقد أنني بحاجة إلى الخوض في كل التفاصيل التي تبرر قناعتي بذلك، ولكني أؤمن بأننا سنشهد تبعات ذلك على المدى القصير. وآمل أن يتذكر كل المتحدثين الذين أيدوا هذه التغييرات في المستقبل أنهم كانوا جزءًا من ذلك، لأنني متأكد من أنه ستكون عواقب لهذه القرارات.

وعلاوة على ما ذكرت، أؤمن بأنه من الضروري للبيان النهائي أن يعكس إحساس بيان الأقلية، لأنه يتجاوز كونه صادرًا عن ثلاثة بلدان. إنها مجموعة صغيرة من البلدان، ولكن يمثل كل منها ملايين من البشر، وهم المجتمعات التي تدعمنا.

الرئيس شنايدر: شكرا لك، ممثل بيرو.

الكلمة لممثل البرازيل.

ممثل البرازيل: حسنًا، أود أن أبدأ حديثي بالقول أن مقترحكم القائل بأن نبدأ في تحضير المسودة سابق لأوانه بقليل. فأنا أعتقد أننا بحاجة إلى عقد مناقشات إضافية فيما بيننا بخصوص الصعوبات التي ظهرت والاختلافات في وجهات النظر قبل أن نقفز إلى -- ما يُفترض به أن يكون النتيجة النهائية للمناقشات لتدوينها كتابيا. ولهذا أعتقد أن هذا المقترح سابق لأوانه مع كامل احترامي.

أما إن كان لابد من ذلك وأراد الزملاء الاستمرار في ذلك، فأعتقد أني سأذهب مع الخيار الثالث. إذ أعتقد أنه يعكس الحقيقة. لا يوجد إجماع بالقبول أو الرفض. ولم تسجل اللجنة الاستشارية الحكومية أي موقف محدد بهذا الشأن.

وأعتقد أن أي شيء دون ذلك يُعد إجماعًا اصطناعيًا. ولا أعتقد أن هذا القرار سيخدمنا على الصعيد العالمي كحكومات. ولا أرى فيه هزيمة أو فشل من جانب الحكومات. أعتقد أننا اشتركنا في هذه الممارسة، وأننا قبلنا بقواعدها وشروطها ولني أعتقد أننا لسنا ملزمين بتلك الشروط التي تنطبق على الدوائر الأخرى.

لهذا فإننا سنعرب عن الإجماع في حال كان هناك إجماع. وإن لم يسر الأمر بهذه الطريقة، فلا أعتقد أنه ستكون هناك جدوى.

وفي العلاقات الدولية، هناك مواقف، لسوء الحظ، وبسبب أننا دولة قائمة قراراتها على الإجماع، نرى أنه من المؤسف أن هناك مواقف استمرت لسنوات بسبب أنها معقدة في ذاتها. وأستشهد في هذا الصدد بقرار تكبير مجلس الأمن الذي استمر لسنوات وما زال لم يُحسم بعد. وهل يعتبر عدم توصل الحكومات إلى إجماع فشلاً من جانبها؟ ربما إن كان السيد أراستيه أو آخرين هماك لكنا توصلنا إلى حل أسهل ربما، ولكني لا أعتقد ذلك. أعتقد أن بعض المسائل معقدة بطبيعتها. تتعامل العملية الانتقالية مع موضوعات تهمنا جميعًا. وظهر بعض من هذه المسائل خلال الساعة الماضية. ولم نناقش بعض مزايا هذه

السلطة في التقارير باستفاضة فيما بيننا. ولذكر ميزة واحدة، فإن الاستثناء ظهر في الاجتماعات بين دبلن وهذا الاجتماع. ولكننا لم نناقش ذلك، بل إننا لم نناقش جوانب عديدة من المقترح لدرجة أننا في الأيام القليلة الماضية من الإعداد لا زلنا نتناقش مع المشتركين في مجموعة العمل عبر المجتمعات ممن لديهم وجهات نظر مختلفة.

بناءً على ما تقدم، يكون ما نطلبه من الحكومات ليس بالأمر الهيِّن. نحن مطالبين أن نوافق على حزمة تخص مسائل غاية في التعقيد. ومواقف بعض المجموعات بخصوص بعض من هذه المسائل ليس واضحًا بالمرة بالنسبة لنا.

أعرِب عن امتناني للمملكة المتحدة وكندا لتعبيرهم عن -- وأعتقد أن هذا يتوافق مع ما فعلوه مسبقًا -- أنهم لا يدعمون الدور التقريري للجنة الاستشارية الحكومية في آلية التمكين. وأعتقد أنه من المهم بالنسبة لنا أن نحدد مواقفنا إزاء هذه المسائل كوننا مطالبين باتخاذ قرار بشأن الحزمة كاملة بمعلومات قليلة أو -- ومن هذا المنطلق، لا أجد أمامي إلا التسوية للحصول على إجماع. فهذه ليست طريقة منصفة لمطالبة الحكومات بأن تفعل ذلك.

أعتقد أن التسوية أمر جيد للغاية، والإجماع جيد أيضًا إن لم يثر الشواغل الأساسية والجوهرية. أعتقد أن القاعدة الذهبية قد تتمثل في أن نقبل بالتسوية والمشاركة، ولكن هناك بعض من -- وأعتقد أننا نعمل على تحقيق ذلك في هذا السياق. أعتقد أن القاعدة الذهبية والافتراض الأساسي كحكومة تتمثل في التأكد من أننا لا نقبل آلية تضر بقدرتنا على المشاركة بصورة تامة وأداء أدوارنا ومسؤولياتنا.

ينظر وفد بلادي أن تلك الآليات المقترحة ستعمل على تقليل التأثير ولن تسمح للحكومات ككل بممارسة أدوارها ومسؤولياتها بشكل كامل، حتى بصفة استشارية.

ندرك أن الآخرين لديهم وجهات نظر مختلفة، ولكن هذا يعني أنه لا إجماع في هذا الصدد.

وختامًا، أشدد مجددًا على أن هذا القرار بشأن ما ستتضمنه المسودة سابق لأوانه. وأظن أننا بحاجة إلى عقد مناقشات إضافية فيما بيننا، ولكن هذا يرجع إلى تفضيل زملائنا،

وأعلن عن أنني سأتبع ما قاله ممثل فرنسا. ونحن جاهزون للاعتراض رسميًا على أي لغة تؤيد أيًا من الخيارين الأول أو الثاني كما أوضحت. ونسجل أننا نصوِّت لصالح الخيار الثالث، والذي نعتقد أنه يعكس الحقيقة.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا جزيلاً لممثل البرازيل. وأعتقد أن الكل يوافق عل أن هذه المسألة ليست بالهينة.

دور أيرلندا هو التالي.

ممثل أيرلندا: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

ندرك الصعوبات التي نكابدها بخصوص بعض العناصر التي تضمنها تقرير مجموعة العمل عبر المجتمعات ونلاحظ أن المسائل معروضة في التقرير مع تضمين بيان الأقلية.

نؤمن أن التوصيات الواردة في التقرير تقدم آليات لعمليات الفحص المستقلة والأرصدة فضلاً عن المراجعة والإصلاح ومع ذلك كله تعزيز مساءلة ICANN بنجاح.

وكما هو الوضع لدى الآخرين، لقد أبدينا شواغل تتعلق بمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية كمشارك تقريري في مذكراتنا المكتوبة السابقة، ولكننا نعتبر أن صلاحيات المجتمع المقترحة بوجه عام تمثل بديلاً ناجعًا لوظيفة الدعم التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة وعليه فإننا نقبل الحزمة كاملة.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل أيرلندا.

لدي هولندا وأستراليا ونيوزيلندا.

وشكرًا.

ممثل هولندا: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

أردت أن أعرض ربما فكرة واحدة والتي أرى تحقيقها مهمًا في إعداد أصحاب المصلحة المتعددين لأسباب عملية.

يبدو جليًا أننا لسنا متفقين بشأن المحتوى ولكن أود أن أفصل بين الإشارة التي نقدمها بصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن هذا المقترح وما نعتقد فيه كحكومات بشأن المقترح بالتفصيل.

لذلك، دعونا نفترض بالنسبة للجزء من الإشارة التي نقدمها للخارج، نحن بصفتنا دولة هولندا ينبغي أن نعطي إشارة إلى أن هذا الاقتراح يجب أن تستمر من منطلق أننا قد لا نوافق عليه، قد يكون لدينا خلافات، ولكن سيكون إشارة خاطئة إن عارضت اللجنة الاستشارية الحكومية أو حجبت استمرار المقترح المُرسل والذي يتمتع بالفعل بدعم واسع من الدوائر الانتخابية الأخرى.

لذا فإننا نعارض بكل السبل حظر المقترح أو اعتراضه، وأوضح أننا سنعارض هذا القرار أو صياغة البيان.

وأعتقد أن أفضل الأمور هو الاستمرار على أساس أن اللجنة الاستشارية الحكومية توافق أو لا تعترض على تنفيذ المقترح. حسنًا، هذه ليست النقطة ضمن المقترح موضع هذا الطرح، ولكن الطرح خاص بالمقترح كجزء من الخطة الانتقالية.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل هولندا.

ممثل أستراليا.

أستراليا: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

أود أن أشكر الجهد الكبير المبذول في وضع هذا المقترح المعني بالمساءلة وأن أشكر كذلك متطوعي مجموعة العمل عبر المجتمعات عن النهج الاستشاري والمثابرة التي أبدوها طوال هذه العملية المليئة بالتحديات.

تظل أستراليا ملتزمة بحوكمة الإنترنت متعددة أصحاب المصلحة، ونرى أن دور اللجنة الاستشارية الحكومية في توفير مشورة السياسة العامة أساسي في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين.

وكما لاحظ الزملاء الآخرين بالفعل، نرى أن المقترح الماثل أمامنا اليوم يضع اللجنة الاستشارية الحكومية في وضع أفضل مما هي عليه حاليا. ونحن نفضل أن تظل اللجنة على دورها الاستشاري بدلا من القيام بدور تقريري، ولكن تأييدًا للتسوية، يمكننا قبول هذا الجانب من التقرير.

على الرغم من أن المقترح غير مثالي، إلا أننا نرى أنه سيعزز مساءلة ICANN. إن الحكومة الأسترالية تدعم جميع التوصيات الواردة في المقترح، ونود حقا أن ترسل اللجنة الاستشارية الحكومية رسالة إيجابية للمضي بالمقترح قدما حتى وإن لم يكن الإجماع ممكنًا بشأن جميع التوصيات.

وشكرًا.

الرئيس شنايدر: وشكرًا. ممثل نيوزيلندا.

ممثل نيوزيلندا: أتفق مع التعليقات المقدمة من الزميل ممثل هولندا. لقد شكلت فكرة أننا لا نريد الخروج بإجماع مفاجأة لنا، ولدينا شواغل بشأن الرسالة التي سنرسلها. هل ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية في التعبير عن أنها لا تريد الانتقال أو أننا لا نؤيد تدويل وظائف

IANA، وهو ما قصدناه لسنوات عديدة؛ أو أننا لا ندعم عمل مجموعة العمل عبر المجتمعات، والذي قمن بالمشاركة فيه؟

وكما قال ممثل اليابان، المقترح عبارة عن توازن دقيق. وهو يدفعنا إلى الأمام. إنه يدفع المجتمع بأسره إلى الأمام، ستكون لحظة تاريخية إن استطعنا تنفيذه. وأعتقد أنه من المنصف القول بأننا لا يُتاح أمامنا سوى فرصة واحدة للانتقال.

وفي حين نقر بصحة التعليقات التي أدلى بها العديد من الزملاء حول أهمية تقديم رد محدد وإيجابي، رد يعترف بالإنجاز الكبير الذي يمثله هذا المقترح، كما نقر بالشواغل التي أثارها بعض الأعضاء بشأن مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في آلية تمكين المجتمع بصفتها شريكًا تقريريًا، وغير ذلك من وجهات النظر حول الشواغل الخاصة بالاستثناءات والطريقة التي طُرِح بها اختبار الإجهاد رقم 18.

أعتقد أنه من المنصف أن نقول أن اللجنة الاستشارية الحكومية لن تحقق إجماعًا كاملاً بشأن الحزمة الماثلة أمامنا. ولكن، نحث الأعضاء على النظر إلى الصورة الأكبر لاعتماد القرار المذكورة لتقديم التأييد للمقترح مع الإشارة إلى الشواغل المحددة ولنرى كيف يمكننا الإيحاء إلى المجتمع بدعمنا للانتقال الذي طالما طالبنا به لسنوات عدة. وشكرًا.

الرئيس شنايدر: شكراً جزيلاً، لممثل نيوزلندا.

أي طلبات أخرى؟ إيران.

ممثل إيران: حضرة الرئيس، نعم. لا، هناك بعض المقترحات. ويجب أن نتلقاها بصورة إيجابية. وأعتقد أنه قد تمت الإشارة إلى الاستثناءات، وعلينا توضيح ماهيتها. قد يلتبس معنى الاستثناءات ونطاقها لدى البعض.

في عملية المساءلة الماثلة أمامنا في نهاية العملية فيما يخص أي صلاحية، يحق لأي طرف أو مجتمع الاعتراض على قرار مجلس الإدارة على أساس أنه لم يكن يتفق مع اللائحة الداخلية. وهذا ما وضعه المجتمع، والكل يوافق على ذلك.

ذُكر في الاستثناءات، أنه في حال أراد المجتمع الذي يتحدى قرار مجلس الإدارة فيما يخص مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المقدمة بالإجماع إنهاء هذا التحدي، فيجب ألا تشترك اللجنة كونها تشكل أحد أطراف العملية. ولا يعمل بمشورتها. حسنًا، يقول بعض الأشخاص أن أي طرف في الحكم يجب ألا يشارك في القرارات. فمن جهة، أنت طرف. ومن جهة أخرى، أنت حكم. ولا يمكنك أن تجمع بين الاثنين. هذا ما ذكره المجتمع.

ومع ذلك، إن حصل هذا الموقف، يكون أمام المجتمع خياران، إما استدعاء هيئة المراجعة المستقلة والتي أشارت بوضوح إلى أن قرار اللجنة الاستشارية الحكومية يتعارض مع اللائحة الداخلية. وفي هذه الحالة يُعرض الأمر على لجان هيئة المراجعة المستقلة ويُتبع هذا المسلك. وبشأن هذا يُذكر أن، بسبب عدم مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية، يجب استثناء اللجنة الاستشارية الحكومية.

والخيار الثاني هو ألا يستدعي المجتمع هيئة المراجعة المستقلة، ويقول أنه يرد قرار مجلس الإدارة. بهذه البساطة. نحن لا نريد ذلك.

وفي هذه الحالة يجب أن يوافق على ذلك 4 مجتمعات، حتي وإن تم استثناء اللجنة الاستشارية الحكومية، يجب ان يوافق 4 مجتمعات على إقالة مجلس الإدارة.

وهذا هو الاستثناء. ولا شيء خاص بالنسبة لذلك. لذا، يجب علينا أن ندرك بوضوح أنهم قالوا أنه في حال كان إجماع اللجنة الاستشارية الحكومية محل مناقشة وخلاف، يجب ألا تتصرف اللجنة الاستشارية الحكومية بصفتها حكم بشأن القرارات من تلقاء نفسها أو بناءً على مشورتها الخاصة.

وفي حال كان للمجتمعات الأخرى الحقوق نفسها، فيستند ذلك إلى التوصيات الصادرة عن تلك المجتمعات الأخرى. فلديهم جزء آخر من مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية.

فيمكن تقديم مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في أي مرحلة وفي أي وقت، قبل توصيات المجتمعات الأخرى أو بعدها فيما قد يكون لدى البعض عمليات داخلية قبل القدوم إلى مجلس الإدارة.

لذا علينا معرفة المقصود باحتمالية قبول مجلس الإدارة لأحد الأجزاء لهيئة المراجعة المستقلة، بخصوص قانون مجلس الإدارة لأنه لم يعمل وفقًا للائحة الداخلية. وبالتالي فإن المجتمع لا يريد أن يتولى مجلس الإدارة هذا الجزء على الإطلاق. وفي هذه الحالة نحن بحاجة إلى أربعة مجتمعات للموافقة على الإقالة، حتى لو كانت اللجنة الاستشارية الحكومية -- وحاليًا فيما يتعلق بإقالة مجلس الإدارة فهم أربعة مجتمعات، سواء كان ذلك مع اللجنة الاستشارية الحكومية أو بدونها. لذا لا نخسر أي شيء في الجزء الثاني.

وفي الجزء الأول يتعلق الأمر بهيئة المراجعة المستقلة. وقررت هيئة المراجعة المستقلة ما ينبغي اتخاذه بشأن هذه المسألة. كما تختلف الهيئة بشكلٍ كامل عن المجتمع. ولابد من الاستعانة بالخبرة هنا. بالإضافة إلى التحديد. كما أن هناك الكثير من المواصفات. فصلاً عن التنوع. هذا هو الوضع.

لذا نود أن نعرف ما إذا كانت هناك أية مبالغات في العواقب السلبية للاستثناء أو إجراءاته العادية. ونحن لا ندعم ذلك. ولا نعارضه. ولكننا لن نشرح الوضع. فهذا هو المقصود بالاستثناء. حيث يقول الأشخاص أنه على اللجنة الاستشارية الحكومية، باعتبارها أحد الأطراف، عدم المشاركة في عملية اتخاذ القرار بشأن هذه المسألة المطروحة على الطاولة. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: باراغواي.

باراغواي: شكرًا لكِ، سيدتي نائب الرئيس. أود أن أدعم وجهات النظر التي عرضها زملائنا المميزين من فرنسا والبرازيل وأفغانستان وبيرو. فقد قمنا بذلك في دبلن بخصوص اختبار الإجهاد 18. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: طلب ممثل أفغانستان التحدث.

ممثل الأرجنتين: شكرًا لكِ، سيدتي نائب الرئيس. فيما يتعلق بالاستثناء -- أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى زملائنا المتميزين من إيران على توضيح الأمر. وأعتقد أن الأمر المحير بخصوص الاستثناء هو أننا لا نملك الفرصة لمناقشة الأمر داخل اللجنة الاستشارية الحكومية. ونظرًا لذلك، يبدو من وجهة نظري -- كرد فعل مفاجئ للتغير الذي حدث من نسبة 60%، على الأقل بالنسبة لي، كانت مفاجئة حقيقية في هذه العملية.

بالإضافة إلى ذلك، كما رأيتم، إذا تتبعتم القائمة والمناقشات في الاجتماعات، كان من الصعب تصور السيناريوهات المختلفة التي طُبِّق فيها هذا الاستثناء بالفعل والعواقب المتعلقة بالأمر. لذا، بصدق، أعتقد أنه سيصعب على العديد منا قبول هذا الجزء من الاستثناء. ويرجع ذلك إلى أنه لم تتم مناقشة هذا الأمر باستفاضة من قبل أصحاب المصلحة وحكوماتنا. ويصعب تصور العواقب المترتبة على الأمر. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: لدينا حوالي 40 دقيقة قبل الاستراحة. ولقد حاولت تلخيص المناقشات بشكل موجز. فقد اقترح توماس ثلاثة خيارات لتنظروا فيها، يتمثل أولها في إصدار بيان داعم للاقتراح. ويتمثل ثانيها في إصدار بيان داعم ترافقه إشارة إلى بيان الأقلية الموقع من قبل العديد من الدول.

ويتمثل ثالثها في عدم إصدار اللجنة الاستشارية الحكومية لأي بيان بسبب عدم توافق الآراء بشأن هذه المسألة وعدم إرسال إشارة دعم أو معارضة لذلك.

لقد سمعنا برغبة بعض الدول في إجراء مناقشة أكثر تعمقا لقضية الصيغة المستنبطة قبل أن يضطروا إلى اتخاذ قرار بشأن الخيار الذي سيتبعونه. كما رأينا أنه إذا لم يكن لدينا مزيدا من المناقشات فأنهم سيتبعون الخيار الثالث. وكما تعلمون أن اللجنة الاستشارية الحكومية تصدر قراراها بتوافق الآراء بالمعنى الدقيق للكلمة. وهذا يعني الإجماع.

إنني أعتقد أننا بحاجة إلى أن نكون جميعا على دراية، مثلما أشار بعض الأعضاء الآخرين، بالفرصة التي أمامنا للموافقة على الانتقال من الدور الإشرافي الذي تنفذه الحكومة الأمريكية لمجتمع أصحاب المصلحة، وهو أمر أعتقد أن كل أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية قد طالبوا به لسنوات عديدة. وكما أشار زميلي الهولندي، فإننا لا نتفق مع جميع عناصر الاقتراح، بل ننتظر اللحظة المناسبة لاتخاذ قرار بشأن ذلك. كما طُلب منا أن نتخذ قرارًا وسطا بشأن ذلك. والقرار الوسط يعني أنه ليس من الضروري أن يكون الكل راض تماما عن هذا القرار.

إنني أعتقد أن الخيار الثاني قد يعني أن اللجنة الاستشارية الحكومية على دراية بأهمية هذه اللحظة. كما أننا نقدم الدعم اللازم لإتمام هذا التحول. ولكننا، في الوقت نفسه، وبالتدقيق في تفاصيل الاقتراح، نعرب عن قلقنا بشأن بعض العناصر.

إنني على استعداد لحث الأعضاء على التفكير في إمكانية المضي قدما في الخيار الثاني. وإذا كان بإمكانهم السير في هذا الطريق، يمكنني أن أناشدهم بتقديم اقتراح آخر بنّاء لصالح اللجنة الاستشارية الحكومية ولاستكمال عملية الانتقال. ثم رأيت شخصا يرفع يده. ممثل البرازيل.

ممثل البرازيل: شكرًا لك سيدتي الرئيسة.

وشكرا لك على ما قدمتيه من معلومات لتسوية الخلافات القائمة بين المشاركين.

فكما أشرت من قبل، أعتقد أنه من السابق لأوانه أن نقفز إلى عملية الصياغة في هذه المرحلة. وأرجو أن نعلم أننا لسنا مضطرين لاتخاذ قرار اليوم حول هذا الموضوع. كما أعتقد أن الرئيس قد أشار إلى أن هذا قد يكون مفيدا للأطراف الأخرى التي تنظر أيضا في الاقتراح إذا تلقوا إشارة من اللجنة الاستشارية الحكومية في هذه المرحلة. ولكن هناك موعد لذلك. وهذا الموعد المقترح ليس اليوم. لذلك، نحن غير مضطرين لاتخاذ قرار اليوم.

هذا أمر واحد.

إنني أرى أنه قد يكون من المفيد في ضوء كل ما سمعنا أن نسمح لأنفسنا أحيانا باستيعاب كل ما سمعناه لإتاحة المزيد من الوقت للتشاور فيما بيننا. وإنني أعتقد أن هذا هو الإجراء المعتاد الذي عادة ما تتخذه الحكومات في المحافل الأخرى لمحاولة تسوية الخلافات.

إنه عادة في مثل هذه الحالات، إذا كنا نعمل في سياق حكومي بحت، بالطبع ليس كذلك، في ضوء عدم وجود توافق فيما يتعلق بالقضايا التي حاولنا مناقشتها فيما بيننا، فإننا حاولنا أن نتوصل إلى لغة نتفق عليها جميعا. وبالطبع فإن لدينا هنا عاملا معقدا كما كان يقول بيتر ميجور. حيث إننا نعمل في بيئة متعددة أصحاب المصلحة. ومن ثمّ لا يكفي أن نتفق فيما بيننا على بعض التغييرات في النص الماثل أمامنا. لأن هذا، بطبيعة الحال، من شأنه أن يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى أصحاب المصلحة الآخرين.

لذلك، فإننا نتطلع أساسا إلى اقتراح قوي لا يتغير رغم أي شيء نناقشه هنا. وأنا لا أرى إمكانية تغيير الاقتراح.

لذا، فإننا مطالبون بأن نتخذ قرارا بشأن ذلك. حيث إنه كانت هناك، فيما يتعلق بهذا، ثلاثة خيارات حددتها الرئاسة. كان هناك مؤشرا لدعم الخيار الأول والثاني والثالث. ومن هنا فإنه بالتأكيد لا يوجد توافق في أراء المجموعة بشأن كيفية التحرك في هذا الصدد. ولكنني أعتقد أننا بحاجة إلى عقد مزيد من المشاورات فيما بيننا من أجل القيام بذلك، مع العلم بأننا أمام نص صارم لا يمكن تغييره. كما أنه ليس من المعتاد أن تُمثَّل الحكومات كلها دون قدرة على اقتراح تغيير في النص. لذا يجب على كل وفد أن يصدر قراره بشأن ما إذا كان يرغب في الالتزام بالنص أم لا. وأعتقد أننا غير مضطرين لاتخاذ قرارات وسطية، ولا مجبرين على فعل ذلك. فهذا قرار يتعلق ببلادنا، ولكل وفد الحرية في اتخاذ قرار وسطي أم لا اعتمادا على التقييم إذا كان ذلك ينصب في مصلحته. إذ قد يكون من مصلحة الوفد أن يتخذ قرارا وسطا وقد لا. ولكن يرجى معرفة أنه لا يوجد أي شيء من شأنه يفرض علينا اتخاذ قرار وسطي. فدعونا نرفض ولا نشارك في قواعد ومواقف اللجنة الاستشارية الحكومية التي جاءت من الخارج.

وفيما يتعلق بالصيغة المستنبطة والتوصية رقم 11 لاجتزاء هذه المناقشة أود أيضا أن أوضح نقطة واحدة. فنحن لا نسعى لإيجاد دور من شأنه أن يضع الحكومات على رأس النظام، فهذا يفرض فيتو الحكومات على أي قرار. وهذا ليس هو الوضع هنا.

إن ما نريده هو التأكد من أن الحكومة سيكون لها آليات مناسبة للمشاركة وإبداء وجهات نظرها وإجراء مشاورات، إذا لزم الأمر، بهدف التوصل إلى حل مقبول للطرفين. وإنني أعتقد أن هذا هو ما نتحدث عنه عندما طُلب منا فرصة للحصول على المشورة، سواء كانت بتوافق الآراء أو بدرجة عالية جدا من الدعم، التي سينظر فيها المجلس. وفي كلتا الحالتين لا يمكن للمجلس محاولة المشاركة في الآلية الاستشارية.

وفي النهاية لن يكون الأمر متروكًا لنا لاتخاذ قرار. بل سيكون الأمر متروكًا للمجلس الذي لم يتم تمثيل اللجنة الاستشارية الحكومية فيه لاتخاذ القرار، فهل نقبل ذلك؟ وهل نقبل ألا تكون جزءا من عملية صنع القرار؟ إن من المتفق عليه أن الأمر ليس أننا نتحدى عملية صناعة قرار أصحاب المصلحة المتعددين التي لسنا جزءا منها. ومن المتفق عليه أيضا أن ما نطالب به هو أن تكون هناك فرصة عادلة في حالة عدم متابعة وجهات النظر حتى النهاية للمشاركة في إبداء الآراء بطريقة ذات معنى. كما أننا سنقبل النتيجة النهائية لأن هذا جزء من صورة أصحاب المصلحة المتعددين. وما يتم نفيه هنا هو إتاحة فرصة للتشاور والمزيد من المشاركة. وفي حال قبول المجلس أن يكون خارج صناعة القرار في المراحل القادمة فإننا نرى أن هذا غير عادل. كما أننا نرى أن هذا لن يسمح لنا بممارسة الأدوار والمسؤوليات بشكل كامل فيما يتعلق بالسياسات العامة التي قد تظهر.

لذا فإننا نواجه قرارات يصعب علينا اتخاذها. وإنني اعتقد أن الأمر متروك لكل وفد لكي يقيم ذلك. وأود أن أدعو جميع الزملاء للنظر في رأي الأقلية وفي الاقتراح والنظر بعين الاعتبار إلى كل ما قيل هنا اليوم. ولكن نرجو منكم عدم سؤالنا عن اتخاذ قرار في هذه المرحلة سواء كان ذلك هو الخيار الأول. لأنني أعتقد أن الأمر لن يكون مفيدا. فنحن غير مضطرين للقيام بذلك اليوم. لكنني أعتقد أن هناك توقعات بأن يتم ذلك بحلول يوم الثلاثاء، وأعتقد أنه يجب علينا أن نعطي أنفسنا، في ضوء كل الشكوك التي تحيط بهذه العملية، ما نحتاج من الوقت لمواصلة المناقشة فيما بيننا من أجل فهم القضية واتخاذ قرارات واعية نكون مسؤولين عنها أمام حكوماتنا ووزرائنا ورؤساءنا، وليس أمام مجلس

ICANN، ولا أمام أي أصحاب مصلحة آخرين. وبما أننا حكومات فإننا مسؤولون أمام حكوماتنا، وليس أمام غيرهم من أصحاب المصلحة. فمن المهم أن نشارك مع الجهات المعنية للتوصل إلى حل وسط معهم، ولكن في النهاية نكون مسؤولين أمام رؤسائنا، وليس أمام هؤلاء المشاركين. إننا متحمسون لنهج تعدد أصحاب المصلحة ونتطلع إلى المساهمة في القرار الذي سيتناول ما يهم الجميع، حتى لو اضطررننا في بعض الحالات إلى الالتزام بالحيادية وعدم إبداء وجهات نظرنا. وهذا جزء من اللعبة. وجزء من المناقشات متعددة الأطراف. وجزء من مناقشة أصحاب المصالح المتعددين، بطبيعة الحال. ولكنني أعتقد أننا هنا في محاولة رسمية لتحديد بعض المواعيد النهائية التي لا جود لها في الواقع. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: شكرًا لك سيد فونسيكا. قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أجيب على سؤلك وطلبك بعدم اتخاذ قرار اليوم. أنت على حق. فنحن لدينا وقت حتى يوم الأربعاء وقد تم تحديد العديد من الجلسات لهذه المهام، لذا لا تشعر بأنك مجبر. فربما كانت كلماتي غير صائبة في هذا المعنى. كما أنك تحدثت عن كون الاقتراح جامدا لا يلبي أي تغيير. وأنا أعتقد أن هذا صحيح، ولكنني أود من أحد الرؤساء المشاركين في مجموعة العمل عبر المجتمعات - ماتيو ويل - أن يؤكد لنا أن هذا الاقتراح لا يلبي أي تغيير ليكون الأمر واضحا لنا بشأن هذه النقطة. لذا، إذا كان توماس ريكيرت، أو ماتيو ويل، أو ليون سانشيز في قاعة الاجتماع، يرجى تأكيد هذا النقطة لنا.

أما النقطة الثالثة التي أجريتها حول مناقشة الصيغة المستنبطة، فإنها -- نعم. سأعطيك الكلمة بعد دقيقة. فمن الممكن مناقشة كيفية مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في عملية اتخاذ القرار بشأن آلية إنفاذ المجتمع، وكيفية إتباع اللجنة لوسيلة مجدية للمشاركة في هذه العملية، على الرغم من استبعادها من المرحلة الأخيرة. وكما أشارت المملكة المتحدة في تدخلات أخرى، فإنها صرحت بأننا قادرين دائما على تقديم المشورة والمشاركة، ولكن قد لا يكون هذا ما تفكر فيه. وإنني سأكون في غاية السرور إذا رأيتم في وقت لاحق من هذا اليوم أن هذا يقدم لنا اقتراحا بشأن ما قد يكون بمثابة فرصة عادلة لكم لإشراك اللجنة الاستشارية الحكومية بشكل فعال في هذه العملية. وشكرًا. تفضل يا ماثيو.

ماثيو ويل: لقد أُخذت على حين غرة، لذا أريد فقط التأكد من أنني قد فهمت الأسئلة بشكل صحيح. فقد فهمت أن السؤال الأول كان بشأن إمكانية تعديد التقرير في هذه المرحلة أم لا، فهل هذا صحيح؟

جيما كامبيلوس: هذا هو السؤال الوحيد لكم.

ماثيو ويل: إذًا، لهذا السؤال جواب واضحة جدا جدا. التقرير نهائي على النحو المنصوص عليه في ميثاقنا. فهو مشروع تكميلي مقدم إلى المنظمات الأعضاء التي يمكن أن تشير إلى الدعم أو عدم الدعم وفقا لمختلف التوصيات. ولكن لا يمكن لأي من تلك المنظمات تعديل التقرير بنفسها. فهو تقرير نهائي. ولا يوجد غموض في ميثاقنا حول هذا الموضوع. وأتمنى أن يكون هذا مفيدًا.

جيما كامبيلوس: شكرًا جزيلاً لك، ماثيو. فهذا يوضح المسألة لنا جميعًا. شكرًا جزيلاً لكم. لنذهب إلى قائمة المتحدثين. إيران.

ممثل إيران: شكرًا لك، سيادة الرئيس. إننا نتفق معكم على أننا عندما نعطي معالي سفير البرازيل، قد نحتاج لمزيد من الوقت. لا بأس. فقد تتمثل إحدى الطرق في تكوين فريق مخصص لأن هذا الاجتماع الكبير قد يكون من الصعب فيه تبسيط الاقتراحات المختلفة. ومع ذلك، يمكنك تحديد الاتجاه العام. حيث يتمثل الاتجاه العام أولا في دعم كافة التوصيات دون أي شروط، وثانيا في دعم كافة التوصيات مع الإشارة إلى آراء الأقلية، وثالثا في دعم كافة التوصيات باستثناء التوصية رقم 11 التي ستكون بيانا منفصلا. ويشير الخيار الرابع إلى عدم وجود أية اعتراضات بشأن تقديم التقرير كما هو. بينما يتمثل الخيار الخامس في عدم توافق الآراء على الأمر كله. وربما تكون هذه هي الخيارات الوحيدة التي عندنا.

ولا أعتقد أن هناك المزيد. وربما نحتاج إلى مجموعة أخرى لمناقشة التفاصيل الأنسب لمتابعة وجلب عدد محدود من الخيارات إلى الاجتماع الرئيسي. ومثلما يحدث في بعض الأحيان التي تصدروا فيها قرارا بشأن هذا الاجتماع، يجب أن تنظروا بعين الاعتبار إلى أننا لا نمتلك وقتا محددا، ربما الثلاثاء، أنا لا أعرف. لذا، لا توجد أية خيارات أخرى. فالدعم الكامل مع الإشارة إلى آراء الأقلية هو الخيار الثاني. والخيار الثالث هو الدعم الكامل لجميع التوصيات باستثناء التوصية رقم 11 التي قدمنا لها بيانا. أما الخيار الرابع فهو عدم وجود اعتراضات على التقرير الذي سنقدمه كما هو للوكالة الوطنية الأمريكية للاتصالات والمعلومات. ويتمثل الخيار الخامس في عدم وجود أي توافق في الآراء بشأن التقرير بأكمله. ولهذا نحن بحاجة إلى مجموعة مخصصة، لا أقول مخصصة مجموعة صغيرة أو كبيرة، فالأمر مفتوح أمام الجميع. والشيء الوحيد الذي يجب فعله هو إيجاد الوقت والشخص الذي يترأس المناقشات والموعد النهائي لتقديم العدد الأقل من الخيارات القابلة للتطبيق. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: شكرًا لك سيد أراستيه. أعتقد أن فكرة إنشاء مجموعة عمل صغيرة تكون مفتوحة دائما لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، وفي هذه الحالة تكون مفيدة بشكل خاص. كما أعتقد أن المحادثات تجري في الأروقة ويمكن تنظيمها بطريقة أكثر رسمية أو انفتاحا. فإذا وافق الأعضاء يجب عليهم إبلاغ أمانة اللجنة الاستشارية الحكومية بأن مجموعة عمل اللجنة يتم تشكيلها وأنها قد تنضم إلى الدول الأخرى التي ترغب في متابعة المناقشات بشكل أكثر خصوصية. دور ممثل المكسيك.

ممثل المكسيك: تتفق المكسيك مع المخاوف التي أثارها عدد من الوفود فيما يتعلق بالإشارة السلبية التي نصدرها إذا كان لدينا قرارا مع عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح.

وفي هذا الصدد أعتقد بأن طريق التقدم إلى الأمام يتمثل في دعم اقتراح مجموعة العمل عبر المجتمعات بما في ذلك بيان الأقلية الذي يظهر وجهات النظر المعارضة في هذا الاقتراح والذي يظهر استعدادنا للمضي قدما في عملية الانتقال. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: ...ممثل المكسيك. ثم ممثل البرازيل مرة أخرى. وشكرًا.

ممثل البرازيل: شكرا لك سيدتي الرئيسة. أود من خلالكم أن أشكر الرئيس المشارك في مجموعة العمل عبر المجتمعات على تزويدنا بهذا الجزء الهام جدا من المعلومات. وأود أن أغتنم فرصة حضوره هنا لأطلب إشعارا بشأن أحد جوانب المناقشة التي أجريناها، وقد أوجز السيد أراستيه خيارات خمس - وفي العرض التقديمي الذي ألقيته قلت أن اللجنة الاستشارية الحكومية باعتبارها منظمة عضو قد طُلب منها قبول أو رفض الاقتراح. ولكن كما رأيتم هناك خيارات أخرى يجري النظر فيها من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية، ليست للمعارضة ولا تشير إلى عدم وجود توافق في الآراء، إما بالموافقة أو الرفض. كيف سيكون السيناريو، وما سيحدث في هذه الحالة؟ وإذا لم يوجد، على سبيل المثال، توفق في الآراء إما بالموافقة أو الرفض، ماذا يحدث بعد ذلك؟

ماثيو ويل: شكرًا جزيلاً لكم. إن الميثاق في حد ذاته ليس مفصلا في هذه النقطة. لذلك، قد يكون هناك مجالا للتأويل. ولكن عندما الحال هكذا، عادة ما تتم الإشارة إلى سابقة. ونحن لنا سابقة مع تقرير الإشراف الصادر عن مجموعة العمل عبر المجتمعات، حيث اعتبر أن التقرير جاهز لتقديمه إلى ICG مع بعض الملاحظات من إحدى المنظمات الأعضاء واللجنة الاستشارية الحكومية كتقرير عدم اعتراض. لذا فإن السابقة هي الشيء الوحيد الواضح جدا عندنا. وأنا أخشى من حيث المعلومات الواقعية، وهذا كل ما لدي. فأنا لدي ميثاق ولدي سابقة.

من المؤكد أن هناك توقعا بأن العملية مدعومة بتوافق في الآراء من جميع الجهات المعنية، وإذا لم يكن الحال كذلك، ينبغي تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة حول أي نوع من الدعم أو عدم الدعم الذي نظرنا فيه في هذا المشروع التكميلي.

لذلك أتوقع أنه في أي حالة جديدة سنبلغ عن هذا بأدق وصف للتأكد من أن مواقف مختلف المنظمات الأعضاء تنعكس بدقة في الطريقة التي نقدم بها التقرير إلى مجلس إدارة ICANN.

جيما كامبيلوس: المتحدث التالي ممثل جمهورية الدومينيكان.

ممثل جمهورية الدومينيكان: شكرًا لكِ، سيدتي نائب الرئيس. إن جمهورية الدومينيكان تقدر هذا العمل الذي قدمه الرؤساء المشاركون من خلال التقرير وعمل اللجنة الاستشارية الحكومية لتحليل هذا الاقتراح.

ونحن نفهم ونعتبر أن المخاوف التي أثيرت في بيان الأقلية صحيحة وأنها تعكس مخاوف حقيقية. وبما أننا حكومات يجب علينا التعامل مع هذه المخاوف بعد تنفيذ هذه التوصيات، وخاصة التوصية رقم 11.

كما أننا نفهم أن الاعتبارات الواردة في هذا التقرير يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وأنها بحاجة إلى أن يعبر عنها بأي طريقة ترى اللجنة الاستشارية الحكومية أنها ضرورية من أجل نقلها إلى مجموعة العمل عبر المجتمعات. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: على الرحب والسعة.

متحدث غير معروف: وشكرًا. إنني أتفق مع ما قاله الرئيس المشارك لمجموعة العمل عبر المجتمعات. وأعتقد أننا جميعا نعرف أن هذا النص أو هذا الاقتراح لن يتغير. كما أننا أجرينا مناقشات بين أنفسنا وكان لنا وجهات نظر مختلفة. كما أنني أعتقد أن ما نتحدث عنه الآن يتمثل في ماهية الرسالة التي سوف نرسلها. وليس من المفيد الخوض في مناقشات تفصيلية بشأن

ما نفكر به عن هذا وذاك لأن الاقتراح هناك. لذا، فإنها في الواقع هي الرسالة التي نرسلها إلى المجتمع. وإنني أعتقد أنها فكرة جيدة أن يكون لدينا مجموعة تجلس لمناقشة هذا، أو على الأقل تقدم شيئا للجنة الاستشارية الحكومية في وقت لاحق. ولا أعتقد أنه من المفيد أن نجلس هنا لجولات وجولات في هذا الشأن، في حين أننا بحاجة للعمل على النتيجة النهائية التي تتمثل في ردنا على المجتمع. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: وشكرًا. التالي الأرجنتين.

ممثل الأرجنتين: شكرًا لكِ، سيدتي الرئيسة. أعتقد أن هذه الجلسة العامة المخصصة لتبادل المعلومات فيما بيننا ذات قيمة كبيرة. وأعتقد أن الخيارات واضحة تماما. لكنني لست متأكدا مما سنحققه في مجموعة صغيرة. فأعتقد أننا سنكرر رؤانا المختلفة مرة أخرى. كما أنني أرى قيمة الطريق المقترح من زملائنا الكرام من البرازيل بشأن حاجتنا إلى مزيد من التشاور فيما بيننا. ولكنني بصراحة متشكك بشأن ما يمكننا تحقيقه في مجموعة عمل لنا فيها مواقف مختلفة واضحة وهناك قيمة كبيرة في مجال تبادل المعلومات في هذه الجلسة العامة. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: ممثل السويد، تفضل.

ممثل السويد: شكرًا، جيما. أود أن أتحدث عن أمرين، الأمر الأول حول ما قلته منذ 20 دقيقة عن توافق الآراء. حيث إنك قلت إنه مرادفا للإجماع. ولكنني أريد فقط أن أسجل أننا لا نوافق على ذلك. فنحن لا نرى أن توافق الآراء يعني بالضرورة الإجماع. لأن توافق الآراء يعني القبول بحماسة أكبر أو أقل. وإننا نتطلع إلى توافق الآراء في ظل غياب الاعتراضات الرسمية، وهذا يعني القبول دون اعتراضات رسمية. ولا نتطلع إلى الإجماع.

والآن، قال عدد قليل من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية البارزين أنهم على استعداد لإبداء اعتراضات رسمية إذا كانت هناك دعوة لتوافق في الآراء. ولكن لغرض السجل، فإن توافق الآراء لا يعني الإجماع.

وحول وجود مجموعة صغيرة، أتفق مع البرازيل في أننا نحتاج إلى وقت للنظر في الأمور. كما أتفق مع الأرجنتين في أن ما سيحدث غدا في الاجتماع رفيع المستوى ربما يكون وثيق الصلة جدا بكيفية المضي قدما هنا. فوجود مجموعة بدأت العمل على هذا الآن وربما غدا قد يؤدي إلى ذلك - أنا لست متأكدا من أننا قد نحقق أكثر من ذلك. كما أنني لا أعتقد أن هذه هي القضية الأكثر مركزية التي نتعامل معها في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية هذا. ولا أعرف كيف يمكن الحد من هذه القضية إلى مجموعة أصغر. فهذا أمر يخص كل من هنا. لذا، فإنني لا أدعم ذلك أيضا. وشكرًا.

جيما كامبيلوس: شكرا لك، أندرس. بناء على فهم مسألة توافق الآراء، يبدو أنه من الأمان أن نشير إلى التعريف الوارد في مبادئ عمل اللجنة الاستشارية الحكومية. حيث إن توافق الآراء يعني عدم وجود أي اعتراضات رسمية. والأمر بعد ذلك حسب فهم كل شخص. فهو قبول النتيجة دون أي اعتراض رسمي.

وفيما يخص فريق العمل، فالأمر متروك للعضوية. وعلى أي حال، أعتقد أن الناس يتحدثون مع بعضهم البعض بطريقة أو بأخرى. ولا يمكننا أن نمنع هذه المحادثات. كما أني أتفق معكم على أن ما يناقشه الاجتماع رفيع المستوى حول هذه المسألة سيكون وثيق الصلة للغاية. ولكن لا ينبغي لنا أن نغفل أن الموعد النهائي لنا هو يوم الثلاثاء أو الأربعاء على أقصى تقدير. وفي هذا الوقت سيتعين علينا اتخاذ قرار. فنظرا لاختلاف وجهات النظر التي نراها في القاعة سنبدأ المناقشة فيما بيننا دائما للحفاظ على الروح البناءة ومحاولة تقديم حلول وسطية. فنحن خبراء في تقديم حلول وسطية في هذه المحافل وفي اللجنة الاستشارية الحكومية وفي المحافل الدولية الأخرى. فلا أحد يقدم حلولا وسيطة أفضل من الحكومات. لذلك ينبغي التقدم لهذه المهمة دون إجبار أي شخص. يا سيد بنديكتو، إننا نتسم بالاحترام الشديد في كل المواقف الوطنية.

لكننا أتينا هنا لاتخاذ قرار مهم جدا، ويجب أن نكون على استعداد للاستماع إلى آراء بعضنا بعضا وفهم هذه الآراء، وأن نضع أنفسنا مكانهم ونحاول إيجاد حلول مقبولة للطرفين.

كما أني كنت أفكر في الكلمات التي قالها ماثيو ويل لنا بشأن أنهم يتوقعون من اللجنة الاستشارية الحكومية والمجموعات الأخرى أن توضح البيان الذي يمكن لهم طرحه على مجلس الإدارة ومن هذا المنطلق، أعتقد أنه لا يوجد في هذه الغرفة من يختلف على أن خطوة نقل مهام الإشراف التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لصالح مجتمع أصحاب المصلحة تعد ذات قيمة في حد ذاته ولا تعترض أي حكومة عليها.

لذا، أعتقد أن التعبير عن الدعم ينبغي أن يوضع في مقدمة بياننا. كما أعتقد أننا ندرك أنه في بيئة أصحاب المصالح المتعددين لا نمتلك الكلمة النهائية في العملية. وهذا يعني أن وجهات نظر الحكومات ليست هي التي يجب أن تسود في النهاية لأنه، كما قال السيد بنديكتو بطريقة أنيقة جدا، في عالم أصحاب المصلحة المتعددين، لا أحد يفوز. فالمسألة هي أن يفوز الجميع. لذا، يمكن تسليط الضوء على هذا في بياننا لمجرد أن نوضح أننا نؤيد هذا التحول بشدة، وأننا ندعم نماذج أصحاب المصلحة المتعددين التي يأخذ فيها جميع أصحاب المصلحة الفرصة للمشاركة والتعبير عن وجهات نظرهم وتقديمها للنظر فيها، وأنه لا يمكن لأحد الاستيلاء على هذه العملية.

والباقي متروك لنا، سواء كنا نريد أن نصدر بيان دعم للمقترح على هذا النحو أم لا، أو سواء كنا نريد أخذ أحد الخيارات البديلة التي اقترحها السيد أراستيه أم لا.

أمامنا خمس دقائق فقط على استراحة الغداء. والكلمة الآن لممثل إيران، وشخص آخر بعد ذلك. وسأحاول البحث عن ممثل هولندا. وأعتقد أن لديكم وقت غذاء يكفي للتفكير في الدورة المقبلة.

وسأعطي الكلمة لممثل إيران أولا.

وشكرًا.

ممثل إيران: أشكرك سيدتي.

أعتقد أن الناس لا يريدون أن يتحولوا إلى المجموعة الصغيرة أو أي مجموعة. ولا توجد مشكلة إذا ناقشنا هذه القضية هنا بعد ظهر هذا اليوم في ما تبقى من الوقت. ربما يمكن تخفيض عدد الخيار إلى ثلاثة: الخيار الأول هو دعم الاقتراح مع الإشارة إلى آراء الأقلية. والخيار الثاني هو الإشارة إلى أنه لا يوجد اعتراض على تقديم تقرير الوكالة الوطنية الأمريكية للاتصالات والمعلومات، وهذا يعني لا دعم ولا خيار. والخيار الثالث هو عدم توافق الآراء. لذلك سنناقش هذه المسألة بعد ظهر هذا اليوم.

وهذه هي الخيارات الثلاثة. وأعتقد أنكم قد أدركتموها أو قد أدركتها الأمانة.

دعم المقترحات والإشارة إلى آراء الأقليات، وعدم الاعتراض على تقديم الاقتراح إلى الوكالة الوطنية الأمريكية للاتصالات والمعلومات، وهذه هي وجهات محايدة، وثالثا، عدم توافق الآراء بشأن هذه التقارير. هذه هي الخيارات الثلاثة المحتملة. والتي سنناقشها بعد ظهر هذا اليوم لنرى إلى أي مدى يمكننا المضي قدما. فإذا كنا بحاجة إلى مزيد من الوقت سنناقشها يوم الثلاثاء. ونحن لا نشكل أي مجموعة ولا نحاول ألا نكرر أنفسنا، وشكرا لكم.

جيما كامبيلوس: شكرا لك سيد آرت، ولكن لدينا قضايا أخرى بعد ظهر هذا اليوم، مثل لقاء المنظمة الداعمة للأسماء العامة، كما أعتقد، والتحضير للاجتماع الحكومي رفيع المستوى. ولا يمكننا تغيير لقاء المنظمة الداعمة للأسماء العامة لأن ذلك سيكون إشعارا متأخرا جدا. وبالنسبة للدورة الأخرى، أعتقد أننا سوف نحتاج إلى موافقة من اللجنة الاستشارية الحكومية بأكملها لتغيير جدول الأعمال.

والكلمة الآن لممثل هولندا. تفضل.

ممثل هولندا: نعم، شكرًا لك، حضرة الرئيس.

حسبما قال السيد أراستيه، أعتقد أننا نتقارب. وحتى إن اختلفنا معه، أعتقد أننا نتقارب. أود أن أقترح أن البيان الذي قدمناه، أو دعنا نقول أن رأينا في البيان الرسمي له ثلاثة عناصر، ودعونا نقول أن هذه العناصر أساسية هي، أولا وقبل كل شيء، الترحيب أو الإشارة إلى التقرير. ثانيا، كما قال السيد أراستيه، تقييم الدعم والإشارة، بطبيعة الحال، للمعارضة، أو دعنا نقول العناصر التي لا يتم دعمها من قبل جميع الأعضاء. ثالثا، طريق التقدم إلى الأمام. هل نوافق على تقديم التقرير، وهلم جرا.

لذا، يجب في الأساس أن يكون كل بيان به هذه العناصر الثلاثة، على الأرجح. وما أود أن أقترحه هو أن الدول المشاركة بشكل طفيف في هذا النقاش يمكن أن تقدم مقترحات لمثل هذا الاقتراح.

شكرًا جزيلاً لكم.

جيما كامبيلوس: شكرًا لك، توماس.

أعتقد أن طريق التقدم إلى الأمام له أهمية كبيرة. فقد يكون طريقا لإعطاء المزيد من الأهمية للمخاوف التي تعتري بعض الأعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية ليس فقط للتعبير عنها ولكن أيضا للبحث عن طريقة للتصدي لها في إطار تنفيذ مسار العمل رقم 1. وربما إيجاد بعض الطرق لجعل مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في آلية إنفاذ المجتمع أكثر وضوحا في المرحلة اللاحقة مع قبول استبعادنا. وهذا على سبيل المثال.

ما أعنيه هو أن بعض الأعضاء لديهم مخاوف. وربما تكون هناك فرصة في مرحلة التنفيذ لمعالجة هذه المخاوف بطريقة أو بأخرى.

المتحدث الأخير هو ممثل المملكة المتحدة وسأغلق بعده باب التحدث - وستكون هناك ملاحظة أخيرة من جانب البرازيل، ثم الخاتمة.

وشكرًا.

ممثل المملكة المتحدة: نعم، شكرًا لك، جيما. أعتقد أننا نتقارب. وقد سبقتني أنت إليها في الحقيقة. فأود أن أُذكِّر نفسي وإياكم بأن هناك خطوة أساسية تالية تتمثل في تنفيذ نتائج مسار العمل رقم 1. وفي ردنا يمكننا الإشارة إلى الالتزام الإيجابي بالمشاركة كمنظمة عضو في مرحلة التنفيذ، وليس للإشارة إلى أن هذه منطقة مشاكل أخرى، ولكن لأن ننظر بعين الاعتبار إلى بيان واسع يدل على أن هناك بعض القضايا ذات الأهمية والتي يمكن النظر في بعضها، وأعني بذلك القضايا التي يمكن أن ينظر إليها أثناء مرحلة التنفيذ. كما أنكم ضربتم مثالا للوفاء بدوركم الاستشاري في كل مرحلة من مراحل مسار تصعيد التمكين، بما في ذلك المناسبة النادرة غير المحتملة التي تطلقها ما تسمى بالصيغة المستنبطة. ونود أن نكون هناك ونشارك.

لذا دعونا نعرِّف هذا الدور بالطريقة التي ربما تقربنا أكثر من حيث الدعم للاقتراح الكامل. وأعتقد أننا يجب أن نحتفظ ببيان شامل رفيع المستوى لتأييد الانتقال، وهلم جرا. كما أعتقد أن هذا إشارة مهمة جدا للتمهيد للرد على التقرير التكميلي.

وشكرًا.

جيما كامبيلوس: شكرًا جزيلاً لكم.

ممثل البرازيل.

ممثل البرازيل: شكرا لك سيدتي الرئيسة، وأعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. هذا مجرد رد فعل على بعض الأشياء التي سمعناها. يمكننا أن نتفق بالتأكيد على تدوين التقرير. كما يمكننا أن نؤيد بالتأكيد فكرة ضرورة تنفيذ عملية الانتقال. فهذا هو الهدف الذي نصبوا إليه جميعا، والذي يسرنا التعبير عنه. كما يمكننا التعبير عن تأييدنا لنهج أصحاب المصلحة المتعددين للانتقال من الأدنى إلى الأعلى في ICANN، مع حقيقة أننا نتفق على الاحتفاظ بدور استشاري في هذا الصدد.

ومع ذلك، فقد سمعنا الكثير عن الحل الوسط، وسمعنا من الرئيس المشارك أن الاقتراح لن يتغير. فما هو نوع من الحل الوسط الذي نتحدث عنه؟ أعتقد أننا نتحدث عن حل وسط فيما بيننا لنقنع أنفسنا بأن أولئك الذين لديهم بعض الصعوبات يمكنهم التوصل إلى حل وسط والتخلي عن مواقفهم من أجل التوصل إلى حل وسط لتوافق الآراء. لذا، أعتقد أن هذا لا يعتبر عادة حلا وسطا، فهذا يعني أن لدينا بعض الارتباطات التي من شأنها أن تسمح لنا بمحاولة معالجة بعض الجوانب التي تعتبر مهمة بالنسبة للبعض، على الأقل.

ومن المؤسف أننا وجدنا أنفسنا في هذا الموقف. وأعتقد أن فكرة توافق الآراء في مثل هذا السياق الجامد شيء مرهق للغاية للجنة الاستشارية الحكومية. كما أعتقد أنه لا يوجد تقارب حول الكيفية التي سيتم بها معالجة هذا الأمر في التقرير. ولكني سمعت من الرئيس المشارك أيضا بعض الإشارات إلى أنه على الرغم من عدم وجود الأسبقية، فإنه سيكون سعيدا بتولي إدارة المجلس وبتوضيح مكانة اللجنة الاستشارية الحكومية للمجلس. وأعتقد أن الأمر متروك لكم لتوضيح الوضع في البيان الختامي في شكله المناسب وتركه للرؤساء المشاركين للإعلان عنه.

ليس لدينا شك في أن عملية الانتقال ستتم على أساس ذلك الاقتراح. ولا نشعر بالقلق إزاء إتمام هذه العملية. ولا نريد منعها. لأننا مقتنعون بأنها ستتم بصرف النظر عن موقف اللجنة الاستشارية الحكومية. كما أعتقد أن هذه هي الحقيقة التي علينا أن نواجهها. وإذا وافقنا على عملية الانتقال أو إذا كنا لا نعارضها أو إذا لم يكن لدينا توافق في الآراء، فإن اقتراح الانتقال يمضي قدما على أية حال.

أعتقد أن هذا مطلوب من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية، وهذا هو ما يُطلب منا للتحقق من صحة هذا الاقتراح. كما أعتقد أن هذا نوع من الضمان الإضافي. ويعتقد بعض المشاركين أن هذا ضروري، ولكن في النهاية هذا لن يُحدث فارقا كبيرا في تقديم الاقتراح.

لذلك أعتقد أننا يجب أن نفكر في كل تلك الأشياء. وكما قلت، لدينا وجهات نظر قوية جدا حول هذا الموضوع، ولكن سنكون سعداء بالتعاون مع الزملاء والتوصل إلى نوع من الاتفاق في هذا الصدد. وأشدد مرة أخرى على أننا إذا لم نتوصل إلى حل وسط لن

نتفاوض. إننا لا نتعامل مع الآخرين. فنحن أمام اقتراح صارم جدا. وينبغي أن نأخذه أو نتركه أو نفعل ما تريدون ويكون مجال الحل الوسط بعيدا عنا. وقد تحقق الحل الوسط في المراحل السابقة. ولم يتحقق الآن. كما أنه لا يُطلب منا أي حل وسط حتى نفهمه كقبول ما لدينا. وهذا هو الحل الوسط الذي أعتقد أنه مطلوب منا القيام به هنا.

وشكرًا.

جيما كامبيلوس: شكرًا لك سيد فونسيكا. لقد أضفت بالتأكيد نقطة جيدة. لا يتم قبول الحل الوسط إذا ظل كما هو على المائدة وكنتم غير مقتنعين بأن هذا هو الحل الأفضل. ومن السهل الوصول إلى حل وسط إذا كان جميع من على المائدة يحاول إيجاد سبل لمعالجة مخاوف جزء من المجتمع - في هذه الحالة، عدم رضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بهذا الاقتراح.

لذا، أشجعكم على العمل بهذه الروح في محاولة لفهم مخاوف بعض الأعضاء، التي لا يبلغ عددها ثلاثة. فقد أشار شخص ما إلى أن هذا عدد من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية. ويرجى منكم محاولة مناقشة تلك المخاوف حتى لا يعترض أحد عليها، على الأقل. وحتى لا تعترض اللجنة الاستشارية الحكومية على هذا الاقتراح.

ونترككم الآن لتناول الغداء، ونعاود الانعقاد في الساعة الثانية.

شكرًا جزيلاً لكم. استمتعوا بغدائكم.

[ استراحة الغداء ]